أثر النزعة الجوهرية ومذهب الكينونة على نظريتي المعنى والإشارة

(دراسة تحليلية لناثان سالمون)(*)

د. محمد سيد محمد أبوالعلا(**)

ملخص البحث

جاء المنطق الحديث ليؤكد على أهمية المصدق(وجود ماتصدق عليه الأشياء) بالنسبة للقضايا، متخذاً من النظرة المصدقية منطلقاً له، وفي سبيله إلى هذا الأمر تعددت وتنوعت الاتجاهات التي تتناول معنى الأشياء لغوياً ومنطقياً، وكيف يختلف المعنى طبقاً لاختلاف

(*) **ناثان سالمون** Nathan. U. Salmon: فيلسوف أمريكي ولد في الثاني من يناير عام ١٩٥١ بمدينة لوس أنجلوس بالولايات المتحدة الأمريكية، لعائلة بسيطة من اليهود الشرقيين «السفارديم» الذين استوطنوا في تركيا وأسبانيا، وهوالحفيد الأكبر **لإيميلي سين** Emily Sene المعروف بـ: «**إيميلي بيريز**» الذي كان يعمل في وظيفة أمين أرشيف في ذلك الوقت، تلقى تعليمه الإبتدائي بمدرسة «**لينكولن**» بتورانس بولاية كاليفورنيا، وكان زميلاً للطفل المعجزة «**جيمس نيوتن هوارد**» في الصف الثامن، تخرج «**ناثان**» في مدرسة «**نورث**» الثانوية بتورانس عام ١٩٦٩، وكان أول شخص من عائلته يصل إلى مرحلة التعليم الجامعي، تخرج في كلية **كامينو** Camino عام ١٩٧١، وحصل على درجة البكالوريوس من جامعة كاليفورنيا بلوس أنجلوس عام ١٩٧٣، ثم درجة الماجيستير عام ١٩٧٤، ودرجة الدكتوراه عام ١٩٧٩، درس في جامعة كاليفورنيا مع «**تايلور بورج** Tyler Burge»، «**ألونزو تشيرش** Alonzo Church»، «**كيث دونلان** Keith Donnellan»، «**دونالد كاليش** Donald Kalish»، «**ديفيد كابلان** David Kaplan»، «**سول كريبك** Saul Kripke»، و«**يانيس موشكوفاكيش** Yiannis Moschovakis»، عمل أستاذاً مساعداً للفلسفة في جامعة **برينستون** حتى عام ١٩٨٢، وحصل على جائزة جوستاف من مجلس الدراسات العليا عام ١٩٨٤، وجائزة «**ألرت آورت** Alrt Awart» للعلوم الإنسانية عن كتابه «**الإشارة والماهية** Reference And Essence»عام ١٩٨١، والذي كان يستند إلى كتابه في الدكتوراه. عام ١٩٨٦ اختار «**سكوت سوامس**» كتاب «**سالمون**» «**لغز فريجه** Frege's Puzzle» في أحد المواقع الأدبية باعتباره واحداً من أفضل خمس كتب في فلسفة اللغة.

انظر: https://www.revolvy.com/main/index.php?s=Nathan%20Salmon&item_type=topic

(**) مدرس المنطق الرياضي بكلية الآداب جامعة بورسعيد.

اللفـظ، وقد تناول عدداً من المناطقة الحدود المنطقية بالشرح والتحليل، كان من بينهم «**ناثان سـالمون** Nathan Salmon» (١٩٥١- ...) الـذي لم يفـرق تفريقـاً دقيقاً بـين قطعية الحد العام والحـد الفـردي، انطلاقاً من نزعته الجوهرية التـي تؤكد تمتع الشيء بهويـةٍ أو كينونةٍ واحدةٍ حتى مع اختلاف العوالم، وقد عرض في شرحه إلى فكرتين أساسيتين: موقفه مما قدمه «**برتراند رسـل** Bertrand Russell» (١٨٧٢ - ١٩٧٠) في نظريـة الأوصاف المحددة، وموقفه من المُشـير Designatum أو المُحـدَّد القاطع الذي قدمه «**سـول كريبـك** Saul Kripke» (١٩٤٠ - ...)(*)، مؤكداً أهمية نظرية الإشارة الجديدة، خاصةً في تناوله للحدود الفردية كأسماء الأعلام، ومعلقاً عـلى منطـق الجهة من أجل إبراز فكرته الأساسـية التـي تدور حول معـنى القضايا من خلال وجهة النظر الماصدقية والمفهومية.

The Mathematical logic came to emphasize the importance of the Extension (the existence of to apply to of things) in relation to the Propositions, taking the view of the Extensialist as a starting point. In this process, the trends that deal with the meaning of things are linguistically and logically varied, and how the meaning varies according to the different words. The logical Terms of the explanation and analysis included Nathan Salmon(1951-), who did not distinguish carefully between the general and the individual Terms of the Rigidty, based on his fundamental Essentialist to assert the existence of one identity or Haecceitist even with the different worlds. He explained two basic ideas: His position has been of «Bertrand Russell(1872-1870)» in the theory of definite descriptions, and his position on the

(*) **سول كريبك** Saul Kripke: فيلسوف ومنطقي أمريكي، من مواليد ١٩٤٠، ترجع شهرته إلى عمله المميز في المنطق الجهوي Modal Logic وفلسفة اللغة، في مقاله «**التسمية والضرورة**» حطم «**كريبك**» التقليد الكانطي الذي ساوى بين الحقائق الضرورية والحقائق القبلية، وكذلك التقليد التجريبي الذي ساوى بين الحقائق الضرورية والحقائق التحليلية، وذهب إلى أن ثمة جملاً صادقة بالضرورة يمكن معرفتها على نحو بعدي لذلك، جعل من الممكن التفكير في وجود ضرورة في الطبيعة ليست كالضرورة المنطقية تماماً، ومع ذلك فهي قوية بما فيه الكفاية لتبرير العنوان «ضرورة». ذهب «**كريبك**» كذلك إلى أن ثمة حقائق عرضية تتم معرفتها على نحو قبلي، ولذا فإن السؤال عن كيفية معرفة صدق جملة ما (قبلي- بعدي) هو شيء، والسؤال عما إذا كان الصدق يمكن أن يكون بخلاف ذلك (ضرورياً- عرضياً) هو شيء مختلف تماماً. كذلك انتقد «**كريبك**» نظريات الوصف في الإشارة Description theories of Reference وقدَّم تفسيراً سببياً تاريخياً للإشارة. وقد أسس «**كريبك**» وجهات نظره بشأن الضرورة على ميتافيزيقا جوهرية، اعتماداً على التمييز بين الخواص الجوهرية والعرضية. انظر: **فلسفة العلم من الألف إلى الياء**، تأليف: **ستاتس بسيلوس**، ترجمة: د. صلاح عثمان، وزارة الثقافة- المركز القومي للترجمة، ط١، القاهرة، ٢٠١٣، ص ص ٢٤٥-٢٤٦.

Rigid Designatum definition of"Saul Kripke(1940-)" stressing the importance of the theory of the new Reference, especially in dealing with individual Terms as Proper Names, and commenting on the Modal logic In order to highlight his basic idea that revolves around the meaning of the Propositions through the point of view Intension and Extension.

مقدمة

يقصد بوجود الشيء وجوده وماهيته، أو وجوده وكينونته، وما يحدد علاقته بالأشياء وجود حدودٍ أو صفاتٍ قاطعة يتميز بها هذا الشيء، لكن السؤال هنا: هل تظل ماهية أو كينونة الأشياء واحدة عندما تنتقل من العوالم الفعلية إلى العوالم الممكنة؟، و إذا ظلت كذلك فهل السبب في ذلك يرجع إلى كينونتها أم إلى قطعية صفاتها أو خصائصها التي تتمتع بها؟ وما السبب وراء غموض القضايا؟ هل هي اللغة أم شيئاً آخر؟

إشكالية البحث

يتعامل المنطق مع القضايا أو الأحكام التي تفيد حكماً أو خبراً، وفي سياق تناول المنطق للأحكام اختلفت وجهات النظر حول تحديد معاني الأشياء في القضايا سواء من خلال التمييز بين الحدود العامة أو الحدود الفردية، أو من خلال توضيح المعنى المقصود للقضايا من خلال إشارتها لشيءٍ أو لوصفٍ محدد، كما في نظرية الأوصاف (المحددة)، أو من خلال ماتقدمه طبقاً لنظرية الإشارة الجديدة التي قدمها « **كريبك**». وقد كان **«ناثان سالمون»** من بين هؤلاء الذين قدموا شروحاً لمفهوم المعنى والإشارة، سواء من خلال تعليقه على نظرية الأوصاف التي قدمها «برتراند **رسل**»، أو من خلال حله لبعض المغالطات كمغالطة التداولات Pragmatics، أو من خلال عرضه لبعض الألغاز الرياضية التي تميز الكلي عن الجزئي (مثل لغز التداخل بين فلسفة المنطق، فلسفة الرياضيات، وفلسفة اللغة)، واكتشافه لما يعرف بالسور العددي Neumeral Quantifier، الأمر الذي يستوجب إلقاء الضوء على ما قام به، خاصةً وأنه عُرِفَ بتعليقاته المتتابعة على فكرة القاطع Rigid التي قدمها **«سول كريبك»**، كما عُرِفَ أيضاً باتفاقه مع أنصار النزعة الجوهرية Essentialism، وتوضيحه للفرق بينها وبين مذهب الكينونة Haecceitism، والفرق بين معنى الشيء وتسميته، مقدماً مقالاتٍ حول اختلاف حقيقة الأشياء

من خلال التسمية والمعنى والإشارة والجوهر، والتسمية والضرورة. يطرح الباحث في هذا البحث التساؤلات الآتية:

١- كيف تكون نظرة أنصار مذهب النزعة الجوهرية للمعنى؟

٢- ما الفرق بين مذهب النزعة الجوهرية ومذهب الكينونة، ومذهب الكينونة المضادة؟

جـ - ما موقف «**سالمون**» من التحديد القاطع الذي قال به «**كريبك**»؟

د - ما المقصود بقطعية الحدود الفردية والحدود العامة؟

هـ - ما موقف «**سالمون**» من غموض القضايا؟

والتي سوف أجيب عنها داخل صفحات هذا البحث.

أ- المعنى عند أنصار مذهب النزعة الجوهرية Essentialism

ظهر للمحدثين أن «**أرسطو** Aristotle» (٣٨٤- ٣٢٢ ق.م) حين نظر إلى العالم نظر إليه من خلال تركيب لغته، فالقضية المركبة من موضوعٍ ومحمول هي التي جعلته يفرق في العالم بين ما يُعرف بالجوهر Essence وصفاته، فكل شيءٍ في الوجود إما أن يكون جوهراً أو صفةً للجوهر. ونظرته إلى الأشياء على أن بعضها وسيلة وبعضها غاية جعلته ينظر إلى الأشياء على أن بعضها علةً وبعضها معلول. وهذه النظرة لم تعد تقنع المحدثين؛ حيث لا يوجد موضوعاً ما هو علة ومعلول في حد ذاته[١].

لكن مع ذلك فقد كان للمفهوم الأرسطي للجوهر الريادة بلا شك في التصور الحديث للمفهوم أو المعنى. بالنسبة لأرسطو فقد جعل «العقل» صفةً أساسيةً أو ضرورية لتعريف لإنسان، أما كونه «له قدمين» فهذا أمرٌ عرضي. لكن هناك فارقٌ كبير بين هذا الاتجاه (الأرسطي) ومذهب المعنى، طبقاً لمذهب المعنى ربما تكون قد تنازلت (ولو لصالح الحجة العقلانية) لكي تشارك في معنى كلمة «إنسان»، في حين أن «لديه قدمين» تشارك في الوقت نفسه معنى «ذوات القدمين»، أما «العقلانية» كصفةٍ متفردةٍ فليست كذلك، ولهذا فإن من

(١) أميرة حلمي مطر: **الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها**، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨، ص٢٣٩.

وجهة نظر مذهب المعنى لا نقدم معنىً يقال عن الفرد الفعلي الذي يشار إليه مرةً بـ«إنسان» ومرةً بـ«له قدمين»، ذلك لأن «العقلانية» عند «**أرسطو**» صفة ضرورية، أما «لديه قدمين» فصفة عارضة، أو العكس بالعكس. والأشياء التي لها ماهيات من بين الصيغ اللغوية التي لها معانٍ بالنسبة لأرسطو، و يتضح معناهاعندما نسأل عن كيف تصبح الماهية عندما تنفصل عن موضوع الإشارة وتقترن بالكلمة؟.

أما بالنسبة لنظرية المعنى يكون السؤال عن طبيعة موضوعاتها: ما نوع الأشياء التي تكون معانٍ؟ هذه النظرية تشتق من الضعف الذي يسبق إدراك المعنى والإشارة[١].

والمعاني تمثل خاصيةً عامة عند «**فريجه** Gottlob Frege» (١٨٤٨-١٩٢٥)، لأن المعنى نفسه يمكن إدراكه من خلال شخصٍ ما أو أكثر في أوقاتٍ مختلفة - لذلك قام «**فريجه**» بمناظرة التصورات، ومن ثم «المفهومات Intensions» أوالمعاني ببناءاتٍ مجردة بدلاً من البناءات العقلية، على الرغم من أن إدراك هذه البناءات المجردة يظل حدثاً فردياً نفسياً[٢].

كما أكد «**رودلف كارناب** Rudolf Carnap» (١٨٩١- ١٩٧٠) أن المعاني خاصية عامة؛ حيث يمكن «إدراك» المعنى نفسه من خلال أكثر من شخص في أوقاتٍ مختلفة، وبناءً على ذلك قام بمطابقة «التصورات» و«المفهومات» أو «المعاني» بالبناءات المجردة بدلاً من البناءات العقلية، على الرغم من أن إدراك مثل هذه البناءات المجردة مايزال حدثاً سيكولوجياً فردياً، ولا يمكن أن يشك أحدٌ في فهم الكلمة (في معرفة مفهومها) لأنها مجرد حالة سيكولوجية محددة من حالات الوجود[٣].

أما بالنسبة للنزعة الجوهرية فهي وجهة النظر القائلة أن الأنواع الطبيعيةNatural Kinds (أو الخواص الطبيعية) ذات ماهياتٍ استعدادية، بمعنى أنها تمتلك قوى سببية بشكلٍ جوهري، وبمقتضى هذه القوة تتصرف أو تسلك الأنواع بطرقٍ معينة.

---

(1)Quine; W. V: **Two Dogmas of Tthe Empiricism**, Revised Version, Rreprinted In His "from A Logical Point of View», 2nd ed, Harvard University Press, 1961, PP.53-54.

(2) Putnam; Hilary: **Meaning And Reference**, The Journal of Philosophical Association Eastern Division, Nov. 8. 1973, pp.699-700.

(3) Gunderson. K: **Language, Mind And Knowledge**, Minnesota Studies In The Philosophy of Science, In "K.Gunderson" VII, University of, Minnesota Press, MPLS, University of Minnesota, 1975, p.218.

على سبيل المثال، الماء لديه قدرة على إذابة الملح بشكلٍ جوهري، وبمقتضى هذه القدرة يقوم بإذابة الملح في العالم الفعلي، إذن الحقيقة التي تقول أن الماء يذيب الملح حقيقة ضرورية. كما إن قوانين الطبيعة تعتمد أنطولوجيا على الطبائع الجوهرية للأنواع الطبيعية؛ حيث إن الأنواع الطبيعية لديها استعداد (الماهيات)، على نحوٍ جوهري لكي تسلك بطرقٍ معينة، فإن قوانين الطبيعة التي تسببها تكون قوانين ثابتة، وهذا رأيٌ مناهضٌ لافتراض «**هيوم** David Hume» (١٧١١-١٧٧٦) القائل أن قوانين الطبيعة تترتب على الوقائع غير الجهوية[١]. وتسمى أيضاً بالجوهرية، وهي نزعة قدمها بعض النقاد كرد فعلٍ لفكرة «**جان بول سارتر** Jean-Paul Sartre» (١٩٠٥-١٩٨٠) الوجودية التي تقول «أن الوجود يسبق الماهية» والتي كانت مميزة جداً للوجودية، الأمر الذي دفع النقاد إلى أن يخترعوا في مقابل الوجودية ما أطلقوا عليه اسم «الماهوية»[٢](*).

تدعي أطروحات أصحاب النزعة الجوهرية أن بعض أنواع الخصائص ضرورية لأنواعٍ معينة من الأفراد. على سبيل المثال، وفقاً للنزعة الجوهرية الأصليةOrigin، من الناحيةٍ البيولوجية يكون للأفراد أصولهم الأساسية. لذلك تتطلب هذه النزعة الجوهرية الأصلية أن يكون لدى فردٍ مثل حسني مبارك أصوله البيولوجية الفعلية - في هذه الحالة، حسني مبارك، معمر القذافي، بشار الأسد - في أي عالم ممكن يوجد فيه[٣].

ونظرية العوالم الممكنة(**) تلك النظرية المنطقية الدالية التي تبحث في العوالم التخييلية

---

(١) فلسفة العلم من الألف إلى الياء، **مرجع سابق**، ص ص ١٥٤-١٥٥.

(٢) ريجيس جوليفييه: **المذاهب الوجودية من كيركيجورد إلى جان بول سارتر**، ترجمة: فؤاد كامل، مراجعة د. عبدالهادي أبوريدة، دار الآداب، بيروت، لبنان، ١٩٨٨، ص١٢.

(*) يقصد بكلمة «**ماهوية**» هنا اللفظ الانجليزي Essentialism الذي يترجمه الباحث هنا بكلمة «**جوهرية**».

(3) Cowling, Sam, «Haecceitism», The Stanford Encyclopedia of Philosophy (Fall 2016 Edition), Edward N. Zalta (ed.), URL = <https://plato.stanford.edu/archives/fall2016/entries/haecceitism/>.

(**) **العوالم الممكنة**: كان «**ليبنتز** Leibniz» (١٦٤٦-١٧١٦) أول فيلسوفٍ استعمل مصطلح العوالم الممكنة، حينما أشار إلى أن عالمنا هو واحد من العوالم الممكنة اللامتناهية العدد. وبالتالي، فعالمنا الفعلي هذا أفضل بكثير من تلك العوالم الممكنة جميعاً. وفي منتصف القرن الماضي، انتشر هذا المفهوم في الحقل المعرفي الأنجلوسكسوني الذي ارتبط كثيراً بالفلسفة التحليلية عند مجموعة من الفلاسفة، مثل: «**كريبك**»، و«**ديفيد لويس** D. Lewis» (١٩٤١-٢٠٠١)، و«**هينتيكا** J. Hintikka»، و«**ألفين بلانتينكا** Plantinga» (١٩٣٢-...)، و«**ستالنكير** R. Stalnaker» (١٩٤٠- ...). انظر: جميل حمداوي: **المقاربة الكوسمولوجية بين النظرية والتطبيق قصة (المونايزا) لأحمد المخلوفي نموذجاً**، مكتبة المثقف الإلكترونية، ط١، ٢٠١٧، ص٨٥.

المقابلة للعالم الواقعي الذي نعيشه بواسطة تجاربنا الذاتية. ومن هنا، فثمة ارتباط وثيق بين عملية التخييل والعالم الممكن. ومن ثم، فالهدف هو التحقق من صحة القضايا التخييلية وصدقها في ضوء الإحالة الماصدقية. كما يقصد بالعالم الممكن ذلك العالم المتوقع والممكن منطقياً؛ أي إن العوالم الافتراضية والخيالية يمكن لها أن تكون متماثلة مع الواقع الفعلي، أو غير متماثلة. و إذا كان مجال الخطاب الفعلي يتلائم مع العالم الواقعي، فهل يمكن أن نتساءل عن صحة القضايا التي تتناول الأشياء والمواضيع في الخطابات التخييلية ضمن عوالمها الممكنة؟ ومن هنا، فعلم جهات الدلالة هو الذي يتولى رصد الضرورة والاحتمال المنطقيين في الخطابات التخييلية وعوالمها الممكنة[١].

تبلورت نظرية العوالم الممكنة في منتصف القرن العشرين مع مجموعة من الفلاسفة وعلماء المنطق والأدب، خاصة ضمن مجالٍ معرفي يعني بدلالة الجهات المنطقية. بمعنى أن نظرية العوالم الممكنة قد نشأت في أحضان ميدان المنطق، ولاسيما منطق الجهات. ومن هنا، فقد تأسس علم دلالة العوالم الممكنة مع «**سول كريبك**» في مقاله الذي نشره سنة ١٩٦٣ تحت عنوان (**اعتبارات دلالية حول منطق الجهات**)، حيث أعطى «كريبك» بُعداً دلالياً ومتكاملاً لمنطق الجهات، بالتوقف عند ثلاثة عناصر أساسية هي:

١- مجموع العوالم الممكنة.

٢- إمكانية الصلة بين هذه العوالم.

٣- وظيفة التقويم التي تحدد مجموع العوالم الممكنة الفعلية لفرضيةٍ احتماليةٍ ما.

وعليه، تعد هذه النظرية «ثمرة جهود المناطقة في ميدان التحليل الدلالي لمنطق الموجهات المختص بدراسة القضايا التي تدخل في تركيبها «الضرورة» أو (الوجوب) و«الإمكان»؛ فقد اشترطوا في «القضية الضرورية» أن تكون صادقة في كل العوالم الممكنة. وامتاز من بينهم «**كريبك**» بوضعه نموذجاً دلالياً بنائياً[٢].

(١) جميل حمداوي: **المرجع السابق**، ص٨٠.
(٢) **المرجع السابق**، ص٨٤.

ومعرفة الشيء عند «رسل» تكون من خلال إحدى طريقتين:

أ- معرفة الشيء من خلال المعرفة الشخصية Acquaintance(*)، يقول أن حقيقة الشيء أو حقيقة الشخص، ترجع إلى مبدأ معرفة الشخصية، وهو عبارة عن فرضية تقول أن فهم القضية يتطلب بجانب معرفة القضية ومعرفة كل عناصرها معرفة الشخصية التي تتناولها، وأساس هذا المبدأ المبدأ الذي يؤكد أن فهم الشيء يتطلب بجانب معرفة كل الأشياء التي تدور حولها القضية مباشرةً معرفة الشخصية. ولهذا السبب يكون هذا المبدأ أقل وضوحاً عندما يتعامل مع القضية التي تدور حول شيءٍ ما بصورةٍ غير مباشرة(١).

ب- معرفة الشيء عن طريق الوصف. هاتان هما الطريقتان اللتان قدمهما «**رسل**» لربط التفكير بالأشياء، ولا توجد طرق أخرى بالنسبة لرسل وثيقة الصلة تربط التفكير بالأشياء، على سبيل المثال، عندما تتوقع أن هناك شخصاً واحداً فقط يتمتع بكذا وكذا، فإنه لا يمكنك التفكير في هذا الشخص (حتى و إن افترضت أن ظنك صحيحاً)، لأن الفكر يرتبط بشكلٍ مباشر بالأشياء عن طريق المعرفة الشخصية، و يرتبط الفكر بالأشياء بشكلٍ غير مباشر من خلال المعرفة عن طريق الوصف (معرفة أن هناك شيئاً واحداً تماماً عن نوعٍ محدد) أما الاعتقاد فهو الشيء الوحيد الذي لا يربطك بالشيء على حد وصف «**ديفيد كابلان** David Kaplan» (١٩٣٣- ...)، على النقيض من ذلك تماماً نجد أن رأي «**رسل**» يؤكد أن اعتقادك بالشيء أو حتى مجرد التفكير فيه يكفي وحده، إما لوجود الشخص أو الشيء، أو على الأقل القضية التي من هذا النوع كعنصر صدق دالي للعلم (على سبيل المثال ما يحدث عندما نفكر في أنه إما أن يكون الثلج أبيض، أو يكون المؤلف الوحيد لميرامار مصرياً، حيث من الممكن أن نفكر في نجيب محفوظ أو في غيره دون أن ندرك أننا نفكر في أحد على الإطلاق، لأن حقيقة الشيء بالنسبة لرسل ليست مفهوماً معرفياً محدداً، إنما هي دلالة معرفية

(*) في عام ١٩٠٣ استكشف «**رسل**» مفهوم حقيقة الشيء المباشرة، ونُشرَت في فترةٍ لاحقةٍ بعد وفاته في كتابه «**في المعنى ودلالة المعنى** on Meaning and Denotation»، ذكر فيه «ربما نعرف قضيةً عن الشخص، دون معرفتنا به، ودون حتى أن نكون قد سمعنا عنه في أي وقتٍ مضى(**رسل**، ١٩٠٣، ص٣١٧.)، انظر:
Salmon, Nathan: **About Aboutness**, University of California, Santa Barbara, EUJAP, Vol.3, .No.2,2007,Original Scientific Paper, UDK:165.2,2007. P.60

(2) **Ibid**,P.60.

تكمن وراء العلاقة غير المباشرة لحقيقة الشيء، وفي حالة دمج نظرية الأوصاف بمبدأ المعرفة الشخصية عند «**رسل**» يحدث انفصالاً جذرياً بين الفكر والعالم، يؤدي إلى نوع من الشك، ذلك لأن «**رسل**» كان يتطلع إلى تجنب حقيقة الشيء غير المباشرة في كتابيه «**في الدلالة**»، و«**المعرفة عن طريق المعرفة الشخصية والوصف**»، وربما اعتبر حقيقة الشيء غير المباشرة فكراً لا أخلاقياً، لأن المهم بالنسبة له أن نصل من خلال حدودنا إلى إدراك الأشياء التي نعرفها فقط عن طريق الوصف من الناحية المعرفية؛ أي أن حقيقة الشيء بالنسبة لرسل هي بوابتنا التي نطل من خلالها على العالم الخارجي، إنها أفكار تمكننا من معرفة الحقيقة التي تقع خلفنا[١].

جاء «**بتنام** Putnam Hilary» (١٩٢٦- ٢٠١٦) بعد ذلك ليؤكد أن المفهومات المقبولة، مثل «العقلانية» و«الصدق» تُشتق من بعضها البعض، فبرهن على أن الوجود العقلي يشتمل على معيار وثاقة الصلة Relevance، كما أكد أن الصورة التي رسمناها للعالم تكون صادقةً (أو صادقة من خلال أضوائنا الحالية، أو «صادقة مثل أي شيء»)، وتجيب عن أسئلتنا المتعلقة به ـ مادمنا قادرين على الإجابة عنها - ومادامت تستكشف نسقنا الكلي لالتزامات القيمة؛ فالوجود بلا قيم ليس له حقائق[٢].

ب- الفرق بين النزعة الجوهرية ومذهب الكينونة

في سبيل وصوله إلى تعريف الشيء من خلال حقيقته تناول «**سالمون**» بالتحليل وجهة نظر «**كريبك**»، موضحاً أوجه الاتفاق والاختلاف بينها وبين وجهة نظر أنصار مذهب الكينونة Haecceitism[*] من ناحية. ووجهة نظر أنصار مذهب الكينونة المضادة

(1) **Ibid**, PP.71-72.

(2) Putnam; Hilary: **Reason, Truth And History**,Cambridge University Press, Published by The Press Syndicate of The University of Cambridge, 1981, P.201.

(*) **مذهب الكينونة** Haecceitism أو الخصائص الجوهرية المكونة لكينونة الشيء، هذا المصطلح من المصطلحات التي يصعب التعبير عند ترجمتها بكلمة واحدة أو كلمتين، وإنما يعبر عنه من خلال فهمه مجملاً، ويشير هذا المصطلح إلى أن أي كينونة تمتلك خصائص جوهرية مميزة لتلك الكينونة (متفردة) تميزها في الآن عينه عن غيرها. ويرتبط في الميتافيزيقا الحديثة والمعاصرة بمفهوم العوالم الممكنة، فهل الشخص - بدون الإشارة إلى سلوكه وصفاته - يظل هو هو في عوالم أخرى ممكنة ومختلفة (المكان المنطقي في مقابل المكان الفيزيقي). يكاد يتفق هذا المصطلح مع ما قدمه **كريبك** لوصف النزعة الجوهرية.

Anti- Haecceitism مـن ناحيةٍ أخرى. فرأى أن أنصار مذهب الكينونة يعتقدون أن جميع الحقائـق تدور حول أفرادٍ محددين، على سـبيل المثال، كحقيقـة أن «محمداً موجود»، أو أن «أحمد طويل القامة»- تشـتمل على الحقائق الكيفية البحتة. وينكر أصحاب هذا المذهب أن تكـون هـذه الحقيقـة ذات أهمية فقـط في حد ذاتها، وإنما تكتسـب أهميـةً إضافية من علاقتها الوثيقة بمسـألة كون جميع الحقائق الأساسـية كيفية، أو عندما تتضمن حقائق عن أفراد محددين، وتبين كيف توزع الخواص والعلاقات الكيفية عليها، كما يعتقد أنصار هذا المذهب كذلك أن جميع الحقائق الأساسية الكيفية، يمكن لأنصار مذهب الكينونة المضادة البرهنة عليها[١].

جـاءت وجهة نظر «**كريبك**» مؤيدةً لوجهة نظـر أنصار مذهب النزعة الجوهرية، كما يرى «**سـالمون**»، فرأى أن هذا المذهب يسير جنباً إلى جنب مع نظرية «**كريبك**» التي قدمها عن الإشـارة، فهذه النظرية ذات الحيل Devices الإشـارية المحددة ترى أن الأسـماء ليسـت تسمياتٍ ذات دلالة وليسـت أيضاً أوصافاً خفية Disguised Descriptions قدمها على هامش بحثه المعروف باسـم «**التسـمية والـضرورة** Naming And Necessity»[*] والذي حاول فيه أن يبـين أن المذاهب غير البديهية المحـددة لمذهب النزعة الجوهريـة، وبالأخص التي تتعلق بأطروحتـه التي قدمها عـن أصل المناضد وتركيبها، يمكن «إثباتها»، وقد اسـتخدم «**كريبك**» التنصيص في كلمة «إثباتها» ليفيد أنها نتيجة لنظريته الجديدة عن الإشـارة[٢][**]. حيث إنه في

(1) Kment, Boris: **Haeccitism, Chance, and Counter Factuals**, The Philosophical Review, Vol 121, Issue 4, Cornell University, 1 October, 2012, P.1.

(*) يشير «**ناثان سالمون**» إلى هذا الكتاب بالاختصار «N&N» المشتق من الحروف الأولى لعنوانه «Naming And Necessity».

(2) Salmon, Nathan: **How Not to Derive Essentialism from The Theory of Reference**, The Journal of Philosophy, Vol 76,Issue 12(Dec.1979) 703-725, PP.703-704.

(**) **نظرية الإشارة الجديدة**: قدمها «**سول كريبك**» للمرة الأولى في شهر يناير عام ١٩٧٠، كنتيجة لثلاث محاضرات ألقاها في جامعة برينستون كان مضمونها أن العديد من الأسماء في اللغة العادية تشير إلى الأشياء مباشرةً وليس عن طريق الأوصاف المرتبطة بها؛ وأن المحافظة على الإشارة من مُستخدم لغة إلى مستخدم لغة آخر كان بسبب السلاسل السببية CASUAL CHAINS التي كانت تمثل آلية مهمة للحفاظ على الإشارة؛ وبناءً على ذلك استنتج أن نظريات الهوية المادية في فلسفة العقل كانت موضع شك.
انظر: ملخص كتاب «The New Theory of Reference» على: https://www.springer.com/us/book/9780792348986.

مناقشة أشكال تركيب العبارة يكون حديثنا باستمرارٍ عن التعبيرات والتنصيص كافيان لذكر أي تعبيرٍ مُحدد(١).

كان «**كريبك**» قد اتخذ موقفاً نقدياً صريحاً تجاه نظرية الإشارة عند «**فريجه**» ونظرية الأوصاف عند «**رسل**» في إطار عرضه لما أسماه بنظرية (الإشارة الجديدة)، وطبقاً لكريبك فإن أسماء الأعلام تعتبر مُشيراتٍ Designators قاطعةٍ بالرغم من أن العديد من الأوصاف المحددة ليست كذلك، وعندما نستخدم الوصف المحدد في تقديم أو عرض الاسم؛ فإن المُشير القاطع يكاد يستخدم في فحص وتأكيد إشارتها أكثر منها في تحديد وتوضيح ذلك أو إعطائها معنى(٢).

وللصيغ التي تقدمها النزعة الجوهرية عدة أشكال، منها ما يشير إلى النزعة الجوهرية الأقوى، وما يشير إلى النزعة الجوهرية الأضعف، فعلى سبيل المثال تتطلب صيغ النزعة الجوهرية الأضعف قيام جميع الأفراد باستنساخ خصائص غير شرعية لتحقيق التطابق الذاتي، أو الوجود الضروري مثل «٢ + ٢ = ٤». (بطريقةٍ أخرى ينكر بعض المناطقة ممن يعارضون منطق الجهة Modal ضرورة هذه الخصائص بالنسبة لجميع الكيانات بشكلٍ صحيح، حتى عندما يكون وجودها ضرورياً مثل «٢+ ٢ = ٤». فربما يكون وجودها ضرورياً بشكلٍ «أقوى» بالنسبة للعدد اثنين). أما بالنسبة لصيغ النزعة الجوهرية الأصلية فإنها تنسب الخصائص الجوهرية المميزة للأفراد. أما صيغ النزعة الجوهرية الأقوى فتشبه النزعة الجوهرية المُفرطة hyperessentialism، والتي وفقاً لها يكون لكل فردٍ خصائصه الأساسية. أي أن هناك طريقةً واحدةً فقط بالنسبة لأي فرد يمكن أن يكون بها هذا الفرد هي ماهي عليه(٣).

تناول «**سالمون**» بالتحليل موقف «**كريبك**» من المعنى والإشارة Meaning And Reference، الذي رأى أنه يهدف في مجمله إلى إثبات النزعة الجوهرية، وذلك لأنه يتعلق بالخصائص المحددة للأشياء التي يجب أن تكون خصائصاً لها، أي الخصائص الضرورية، ولكنه لاحظ أن وجهة نظر «**كريبك**» لم تكن في الوقت نفسه مُقيِّدة كذلك للخصائص

(1) Quine; W. V: **Mathematical Logic**, Revised ed, Cambridge, Harvard University press, New York, 1951, p.33.

(٢) محمد مصطفى حجازي: **فلسفة اللغة والمنطق عند سول كريبك**، رسالة دكتوراه غير منشورة، إشراف د. علي حنفي محمود، د.إبراهيم طلبة عبدالخالق، طنطا، ٢٠١٢، ص١٨.

(3) Cowling, Sam: **Op.Cit**.

البديهية الأساسية للشيء، مثل خاصية «كون الشيء أحمر أو لا أحمر معاً»، فضرب لهذا الأمر مثالاً بمنضدةٍ خشبية صنعت في الأساس من قطعةٍ خشبيةٍ، قائلاً: إن هذه المنضدة لا يمكن أن تصنع مثلاً من الماء، بحيث يصبح هذا الماء صلباً، ثم يتحول إلى جليد، لأن للشيء خاصيته المميزة تماماً، وهذا الأمر يشبه إحساس الشخص وحده بالألم، حيث لا يمكن أن يُرضي خياله أي شعورٍ آخر لأي إنسان مهما وصفه، لأنه شعوره الشخصي[١].

يعتقد أنصار النزعة الجوهرية أن الخصائص الأساسية للفرد لا يمكن أن توجد أو تتكرر مالم نقم باستنساخها Instantiating. في مقابل، الخصائص العرضية، وهي تلك الخصائص التي ليست ضرورية للفرد، لذلك. (ووفقاً لوجهة النظر الموجهة للماهية، فإن تمييز الجهة للخصائص الأساسية يشترط ظروفاً ضرورية وكافية للخصائص الأساسية. أما بالنسبة لوجهات النظر غير الموجهة، فإن هذا التمييز يجذب الانتباه فقط إلى شرطٍ ضروريٍ للحالة في مقابل وجهة النظر الموجهة)[٢].

هناك نقطة لابد من توضيحها قبل تحليل حجة «**كريبك**». هي أن استخدام «**كريبك**» للحجة يُسقِط باختصار البرهان الفعلي نوعاً ما من نزعته الجوهرية، معتبراً النزعة الجوهرية شيئاً يشبه البرهان، وذلك مضمون ماعبر عنه بالعبارة «شيءٌ ما مثل البرهان»، لكن ليس معنى هذا أن تكون هناك مغالطة Fallacious منطقية[٣]. فكل الحجج يمكن فهمها كمحاولاتٍ لتقديم أسباب للتفكير بأن زعماً ما صادقاً True. إن طبيعة الصدق هي قضية فلسفية خلافية عميقة لا نحتاج إلى أن نتأملها هنا. فنحن نتعامل مع تصورٍ عادي وغير نظري عن الصدق- وهو ذلك التصور الذي نقول فيه إن ادعاء شخصٌ ما (صادق) حين يقرر كيف تكون الأشياء حقاً[٤].

لكن هل الجوهر معناه مجموع الأجزاء التي يتكون منها الشيء؟

افترض «**سالمون**» أن «أ» ترمز إلى سفينة مهمة من الناحية التاريخية، مثل «سفينة كريستوفر كولمبوس «نينا»»، وأنه قد كثرت الشكوك حولها، مما أدى إلى تفكيكها لوحاً

(1) Salmon, Nathan: **How Not to Derive Essentialism from The Theory of Reference**,P.703.

(2) Cowling, Sam: **Op.Cit**.

(3) Salmon, Nathan: **How Not to Derive Essentialism from The Theory of Reference**, P.705.

(٤) تريسي بويل، **التفكير النقدي (دليل مختصر)**، ترجمة: عصام زكريا جميل، المركز القومي للترجمة، العدد ٢٥٥٦، ط١، القاهرة، ٢٠١٥، ص٢٩.

لوحاً ونقل أجزاءها المفككة ووضعها في معهد «سميثوسنيان» بواشنطن، عام ٥٠٠م. كما افترض إضافةً إلى ذلك وقوع خيانة علمية كبرى حدثت عندما أتى باحثٌ فخشيَ على هذه الألواح. فقام باستبدالها لوحاً لوحاً بعناية، استبدل الباحث كل لوح خشبي من ألواح هذه السفينة بلوحٍ خشبي آخر جديد ثم قام بتركيبها وتجميعها في مرآبه الخاص ببراعة، ثم أعاد هذا الباحث نقل الألواح الأصلية إلى واشنطن لإعادة تجميعها مرةً أخرى تاركاً السفينة الأصلية في مرآبه، بناءً على الصورة تكون السفينة «نينا» آمنة في واشنطن تنتظر عملية التجميع. يرى «**سالمون**» أن هناك حالات أخرى كثيرة مشابهة لهذه السفينة، على سبيل المثال، افترض أن خلايا جسدي التي ماتت منذ عدة سنوات قد تم تجميعها، ثم أعيد لها الحياة، فاندمجت مع بعضها البعض لتشكل وجود حياةً بشرية، يؤكد «**سالمون**» أنه حتى مجموع الخلايا الفردية ليس هو قائلاً: «**أنا على يقينٍ تام أن المجموعة الفردية المتجانسة لن تكون أنا، حتى وإن كانت أكثر شبهاً من نفسي الأولى، وأنا على يقينٍ تام مماثل أنه حتى خلايا جسدي الميتة التي اندمجت مع جسدي البشري، أنني ما أزال لديَّ الجسم نفسه الآن الذي كان لديَّ**»، لذلك فإن الجسم المناظر لجسمي نظرياً يجب أن يكون جسماً مختلفاً عن الجسم الذي استخدمه، لكنه جسمي (أو ليزال جسمي)، وهذا الأمر ليس واضحاً، لأن حالة التعبير عن العالم الممكن «ع» ليست واضحة، لأنها تجزم بأنها ربما تكون هي الحالتين معاً. تكون «أ» هي السفينة نفسها مثل «جـ» في «ع». فألواح السفينة «أ» الخشبية [هي] تستبدل بأخرى، لكن دون أن نستبدل وجودها، والسفينة «ب» تصنع كذلك كما في [ع]، وعند نفي هذه الحالة يتم نفي وجود السفينة نفسها لأن «أ» و«ب» هما السفينة نفسها. و[السفينة] قد نقلت من مكانٍ إلى آخر من خلال تفكيك وجودها وتجميعها، هذه النتائج غير مكتملة بالنسبة للنظرية الجديدة للإشارة. فالسفينتان «أ» و«ب» متطابقتان في العالم الممكن «عَ»، لكنهما مختلفتان في العالم الفعلي «ع» لذلك يبدو أن بعض التطابقات تأتي من خلال المصادفة. بالإضافة إلى أنه إذا كانت (ب) اسم علمProper Name، حينئذٍ لا يكون اسمها قاطعاً Rigid، لأنه يشير إلى السفينة «أ» فيما يتعلق بـ «عَ»، لكنه لا يشير إلى «أ» فيما يتعلق بـ «ع». بالنسبة لـ «ع» فإنها تشير إلى سفينة جديدة ومختلفة، ولذلك فإنها تبدو صفةً لبعض الأسماء غير القاطعة[1]. إذن الجوهر ليس معناه مجموع الأجزاء، وليس معناه الأجزاء البديلة للشيء أو حتى المماثلة أو المطابقة له.

(1) Salmon, Nathan: **How Not to Derive Essentialism from The Theory of Reference**, PP.717-718.

والحجة نفسها التي افترضها «**سالمون**» تبدأ بافتراض أن «ب» اسماً لمنضدة بديهية ممكنة في العالم البديهي الممكن «ع١». ولنفترض أيضاً أن «أ» اسماً لمادةٍ خشبية أولية تتكون منها المنضدة «ب» في عالمٍ فعلي «ع١»، ونفترض أن «جـ» اسماً واضحاً لبعض حالات المادة الخشبية الموجودة في «ع١»، ونوضح كذلك أنه من المستحيل بالنسبة للمنضدة «ب» أن تصنع من القطعة الخشبية «جـ»، بمعنى أنه ليس هناك عالمٌ ممكن يمكن أن تصنع فيه المنضدة «ب» أصلاً» الخصائص الجوهرية للقطعة الخشبية «جـ»، إن حجة «**كريبك**» تفترض في هذه النقطة وجود عالمٌ ممكن، يسميه «ع٢»، بحيث تشير «ب» في هذا العالم إلى منضدةٍ صُنعت في الأساس من المادة الخشبية «أ»، لكن لدينا الآن منضدةٌ ثانية ولتكن مثلاً «د» صنعت من القطعة الخشبية «جـ» بالطريقة نفسها، أي أن مادتها الخام الأصلية ترجع إلى المادة الخام الأصلية «أ»، ومن ثم تشير القطعة الخشبية «جـ» إلى المنضدتين «ب»، و«د» معاً، وبالتالي تترك حجة «**كريبك**»الأمر غير واضح بشكلٍ دقيق إلى حدٍ ما[1].

لقد قام «**سالمون**» بإنكار تكرار الخصائص الجوهرية في العالم الممكن، حتى وإن تطابقت الأسس التي ترجع إليها الأشياء، لأن الخصائص الجوهرية تعني ماهية الشيء في زمانٍ ومكانٍ معين.

تخيل أن هناك عالماً آخر مطابق تماماً لهذا العالم، وليكن مثلاً «ع٢»؛ حيث لا يوجد فيه شيء إلا جسيمين اثنين لا يمكن تمييزهما، وأن «أ» و«ب» في غير هذا الزمان والمكان، وأن كلاً من «١، ٢» جسيمات كانت موجودة دائماً وسوف تستمر في الوجود. وأنه لم يتغير شيء في هذا العالم عن أي وقتٍ مضى. ولنفترض أن «ز» تشير إلى الزمن «أي نقطة من الزمن»، فإنه سوف ينتج عن ذلك أن:

(١) من الممكن (ميتافيزيقياً) أن تختفي «أ» عند «ز»، في حين لا تزال «ب» موجودة إلى الأبد. ومن ثم فإن العالم الممكن (ع١) يفي بالوصف الآتي:

(ع٢) موجود قبل «ز»، وكل شيء يحدث بالضبط بالطريقة نفسها التي يحدث بها في «ع١»، ثم يحدث بعد ذلك في «ز» فتختفي «أ» في حين لا تزال «ب» موجودة إلى الأبد. ويكون الاحتمال الآتي أيضاً صحيحاً:

(1) **Ibid**, P.707.

(٢) مـن الممكن (ميتافيزيقياً) أن تختفي «ب» عند «ز»؛ في حين لا تزال «أ» موجودة إلى الأبد.

يتفق معظم الفلاسـفة مع الحكمين(١) و(٢)، ومن ثم يوافقـون على أن هناك عالماً ممكناً يفـي بوصفنا ل(ع١)، يلتقي هذا العالم الممكن مع وصفنا ل(ع٢). لكن أكثر مايثير الجدل أن الوصفـان يخصان عـوالم مختلفة، أو أنهما مجرد وصفان مختلفان للعالم نفسـه، ذلك لأن العالمان (ع١) و(ع٢) لا يمكن تمييزهما نوعياً[١].

لكن هل يمكن الإشارة مباشرةً إلى الأشياء في العوالم الممكنة أو حتى العالم الفعلي؟

اختلفت نظرة «**كريبك**» القطعية للزمن في نظرية الإشارة الجديدة، عما قدمه «**كابلان**» في كتابه «أسماء الإشـارة Demonstratives». الذي قدم فيه لنظرية «**الإشارة المباشرة**» والتي قـال فيهـا أن المحتوى الدلالي للاسـم أو لأي تعبيرٍ آخر لا يعدو كونه أكثر من مُشـير يشـير مباشرةً؛ فالمُشير هو كل ما يسميه الاسم في اقتراحٍ يُعبَّر عنه بجملةٍ تحتويه. لذلك لا يمكن نقل أي معلوماتٍ وصفيةٍ في شكل تعبيرٍ مباشر عن طريق الإحالة المباشرة[٢].

أما وجهة نظر «**سالمون**» فإنها تعتمد على جزءٍ من الآراء السابقة تعود في تاريخها إلى كتابه «**الإشـارة والجوهر** Reference and Essence»، مفادها ضرورة القول بالمصدق Extension، كما أنه يعد أحد الذين يسـمحون بتطبيق التمييز القياسي للقاطع عند «**كريبك**» على كلٍ من نوعـي الحـدود، كما أنه قدم ادعاءً في وسـط أطروحته يتعلق بالحالة التي تشـير إلى الأوصاف المحددة Definite Descriptions[٣].

إذا كانت نظرية التحليل المصدقي تربط القضايا المنطقية بالواقع، أو العالم الأنطولوجي الخارجـي، ضمن نظرية الصدق والكذب، بالتركيز على العلاقة الموجودة بين الأقوال والواقع سـلباً أو إيجاباً، كأن نقول: «الأسـتاذ حاضر». فهذه العبارة لها دلالة ماصدقية، حينما تتطابق

(1) Kment, Boris: **Op. Cit**, P.1.

(2) «**Rigid Designators**»: LaPorte, Joseph, «**Rigid Designators**», The Stanford Encyclopedia of Philosophy (Spring 2018 Edition), Edward N. Zalta (ed.), URL = <https://plato.stanford.edu/archives/spr2018/entries/rigid-designators/>.

(3) May, Robert: **Comments on Nathan Salmon «Are General Terms Rigid**», Princeton Semantics Workshop,17 May, 2000,P.1.

مـع الواقـع التجريبي المتحقق إيجاباً أو سـلباً. لكن السـؤال هو هل جميع العبـارات اللغوية واللسـانية تحيـل على واقعها المـادي الفيزيائي؟ إذا أخذنـا هذه العبارة: «يعتقـد أحمد أن الثلج أحمر»، فهذه القضية لاتخضع للتأويل الماصدقي، لكنها صادقة وممكنة حسـب نظرية العوالم الافتراضيـة، أو عوالم الإمكان التـي تتناقض مع التأويل الماصدقي؛ لأنها لاتتقيد بالعالم الذي يضـم الأفـراد والوقائع الواقعية، كما يبدو ذلـك واضحاً عند كلٍ مـن «**كريبك**» و«**هينتيكا** JAAKO. Hintikka (١٩٢٩- ٢٠١٥)»(*)، ومن هنا تصبح العبارة السـابقة دالة بالنسـبة للعالم الواقعي من جهة، وللعوالم الاعتقادية الممكنة من جهةٍ أخرى. فالعبارة (يعتقد أحمد أن الثلج أحمـر)، قد تكون غـير متحققة في العالم الواقعـي، «بل قد تكون دالـةً في العوالم الاعتقادية والممكنة، مادام أحمد يصر على احمرار الثلج في عالم تخييلي يخصه هو، لا كما في العالم الواقعي الذي يعيشه مع الآخرين. ومن ثم، فهناك ارتباطٌ بين ماصدق العبارة والسياق الاعتقادي الذي وردت فيـه، بحيث لاتصدق العبارة أو تكـذب إلا إذا عرفت في العالم الاعتقادي الذي وردت فيه تلك العبارة. إذاً فالثلج أحمر في العالم الممكن الذي يعتقده أحمد. ومن هنا، يختلف التأويل الماصدقي عن تأويل العوالم الممكنة(١).

مـا حقيقة الأشـياء في العـوالم الممكنة بالنسـبة لنزعـة إمكانية الرد ومذهبـي الكينونة والكينونة المضادة؟

تعارض نزعة إمكانية الرد مذهبي الكينونة والكينونة المضادة في تقديم عالمٍ ممكن يمكن النظر إليه ومناقشته، في أن المرء ربما لا يحدد الحقائق في هذا العالم الممكن، في حين يحدد بدلاً منها الأفراد التي تشـارك فيه (كالإشارة إلى الفرد الفعلي)، أي أن المرء ربما يحدد الأنواع العامة فقط، أو الأنواع النوعية للحقائق؛ حيث يمكن ردها إلى حقائق متعلقةٍ بفردٍ بعينه (إذا وجدت مثـل هذه الحقائق) طبقاً لنزعة إمكانية الـرد. وتحديد الحقائق التي تتعلق بفردٍ بعينه «أ» مثلاً،

(*) ياكو هينتيكا JAAKO. Hintikka (١٩٢٩- ٢٠١٥): فيلسوف ومنطقى فنلندي، اشتهر بإسهاماته في عدة مجالات مختلفة مثل فلسفة الرياضيات، الابستمولوجيا، فلسفة العلم، فلسفة اللغة والميتافيزيقا وفلسفة المنطق. ومن أبرز انجازاته اشتغاله بتطوير مخطط علم سيمانطيقي نظري فئوي خاص بالمعرفة والاعتقاد، بالإضافة إلى تطويره ما يسمى بعلم دلالة للادراك الحسي. وقد ساهم «هينتيكا» بشيء بارز فى تاريخ الفلسفة بأعماله الأصيلة عن أرسطو وكانط وفتجنشتين.انظر: محمد مصطفى حجازي، مرجع سابق، ص٣٥.

(١) جميل حمداوي: **مرجع سابق**، ص٨٢.

يطابق بشكلٍ واضح «أ» من خلال الاسم، ومن ثم تلاحظ هذه الحقائق كشكلٍ خداعي- أو تسمى بالأحرى «بلامعنى». وقد ذهب بعض أنصار مذهب الكينونة المضادة لأبعد من ذلك تماماً عندما رفضوا وجود حقائق مجردة لمثل هذا العالم، كالفرد الذي يتميز بصفات كذا وكذا، يكون أو لا يكون، الفرد المجرد «أ». وقد رأوا أن معنى هذه الحقائق غير محدد لأنه لم يحددها أحد بشكلٍ شرعي، يسمى هذا الرأي أيضاً بمذهب الكينونة القصوى المضادة. وهو أقل في درجته عن مذهب الكينونة المضادة الذي يشمل إمكانية الرد التي ترى أن هناك حقائق مباشرة تتعلق بأفرادٍ بعينهم يمكن ردها إلى حقائق عامة تصل إلى حد الفرد الذي يتمتع بخصائص كذا وكذا. ومذهب الكينونة القصوى المضادة على النقيض من مذهب الكينونة المضادة (في تناقضٍ حادٍ مع مذهب الكينونة القصوى المضادة)، يرى أن الحقائق السابقة حقائق إضافية أكثر من كونها حقائق عامة، وبالتالي لا يمكن ردها إليها، أو لا يمكن أن تكون قد بنيت من الحقائق العامة. وإنما تبنى هذه الحقائق المنفصلة التي تتعلق بأفرادٍ بعينهم من خلال بناء مجرد للعوالم الممكنة أنفسها[١].

يرى أنصار مذهب الكينونة المضادة أنه يمكن وصف عوالم أخرى ممكنة عن طريق الإشارة إلى أفرادٍ بعينهم، كأن نقول هذا «لاعب كرة قدم» في هذا العالم أو ذاك، ولكن هذا القول مجرد طريقة معقدة ومتطورة لوصف الحقائق النوعية البحتة التي يمكن الحصول عليها في هذا العالم. ومن ثم يمكن وصف هذه الحقائق من خلال مقارنة السمات النوعية لمذهب الكينونة في العوالم الأخرى لسكان عالمنا. كما نستخدم الأفراد في عالمنا كإطار إشاري لوصف الطابع النوعي للعالم الآخر (في بعض الأحيان هناك طريقتان جيدتان متساويتان تماماً للقيام بهذا الأمر. المعارض لمذهب الكينونة المضادة يقول أن هذا ما يحدث بالضبط عند وجود جُسيمين اثنين، على سبيل المثال. فالعالم نفسه يفي لوصفنا ل «ع١» ووصفنا ل «ع٢». للجسيم الذي يختفي في هذا العالم هو النظر لكل من أ وب، وينطبق الشيء نفسه على الجسيم الذي لا يزال كذلك، وهذا هو السبب في وصف هذه الأشياء أنها واحدة؛ حيث يختفي أ، في حين يبقى ب، أو يظل واحداً عندما يختفي ب ويبقى أ)[٢].

وفي هذا الشأن يميز «**ألبير دي ساكس**» (المتوفي سنة ١٩٣٠) بين معنى الكلمات لأنها توقظ

(1) Salmon, Nathan: **Trans-World Identification and Stipulation,** PP.206-207.

(2) Kment, Boris**: Op. Cit**, P.4.

شيئاً ما في تفكيرنا، ولكن ليس لها دلالات خاصة بها قائلاً: «إن طرفاً مشترك الدلالة هو طرفٌ يمكنه، من حيث وظيفته الدلالية أن يكون موضوعاً أو محمولاً، أو جزءًا من الموضوع، أو جزءًا من المحمول الموزع في قضية تقريرية»، مثال ذلك «إنسان، حيوان، حجر» تسمى أطراف محدودة الدلالية لأن لها دلالة محصورة ومحددة، وبالعكس فإن طرفاً محدود الدلالة من حيث وظيفته الدلالية لا يمكنه أن يكون موضوعاً أو محمولاً، ولا حتى جزءًا من الموضوع، أو من المحمول الموزع بطريقة تقريرية. مثال ذلك «الكل» و«اللاشيء»، «البعض» إلخ. التي تسمى رموزاً للكلية أو الجزئية[١].

قارن «**سالمون**» حجة «**كريبك**» بحجة «**كولين ماكجين** Colin Mcginn (١٩٥٠-...)[*]»: «الوجود الجوهري يرجع إلى الأمشاج Gametes، نعم أصل وجود الإنسان هذه الأمشاج، تماماً مثلما كان تقدم الفكر في القطارات سبباً لتمهيد الطريق لعمل الطائرات. افترض **«ماكجين»** أن أصوله تعود إلى أمشاج شخصٍ يدعى «صدام»، على سبيل المثال من خلال وجهة نظر الرد Reductio، وبالتالي يكون معنى ذلك ملاحظة العالم الذي ظهر فيه.

الآن القضية التركيبية التي نحصل عليها من الافتراض الأول تتمثل في إضافة أمشاج «**ماكجين**» إلى «صدام»، وافترض أن هذه الأمشاج قد تطورت بمرور الوقت عند الأفراد الكبار.

ولكن أي من هذه الأفراد سوف يكون أقرب الأشخاص **لماكجين**؟ حدسياً سوف يتحدد الأمر بشكلٍ حاسم بالنسبة لآخر فرد، وفي الوقت نفسه سوف يكون لدينا الحكم نفسه إذا وجدنا أمشاجاً مغايرة تشبه أمشاج «**ماكجين**».

وصف «**سالمون**» شرح **«ماكجين»** لحجته بالشرح الصوري البحت، لكن رأى أن حجته تختلف عن حجة «**كريبك**»، والفرق بينهما يتلخص في أن «**ماكجين**» لا يقول باشتقاق النزعة الجوهرية من مبدأ ضرورة الاختلاف[٣]. (مبدأ ضرورة الاختلاف، يعادل هذا المبدأ ببساطة

---

(١) روبير بلانشي: **المنطق وتاريخه من أرسطو حتى راسل**، ترجمة د. خليل أحمد خليل، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ٢٠٠٢، ص٢١٣.

(*) **كولين ماكجين** Colin Mcginn: فيلسوف انجليزي ولد في ١٣ مارس عام ١٩٥٠، حصل على درجة الأستاذية من جامعات كوليدج بلندن، وجامعة أكسفورد، وجامعة رتجرز، وجامعة ميامي، وقد عرف بكتاباته في فلسفة العقل، خاصة مذهب الغموض الجديد «New Mysterianism».

(3) Salmon, Nathan: **How Not to Derive Essentialism from The Theory of Reference**, P.705.

تقرير أن أي منضدة «س» على سبيل المثال، ربما يكون أصل أجزاءها قطعة خشبية ولتكن «ص»، حينئذٍ المنضدة «س» بعينها لها خاصية جوهرية تتمثل في ميزة أنه لا توجد منضدة تختلف في أجزائها عن المنضدة المصنوعة من القطعة الخشبية «ص»)، ويسمى «**سالمون**» هذا المبدأ «مبدأ ق٢» الذي عبر عنه بالقانون الآتي:

(س) (ص) [س ≠ ص ⊂ س ≠ ص))] والذي ينتج المبدأ الآتي:

(س) (ص) [◊ ع (س، ص) ⊂ (ز) (ز≠ س) ⊂ □ ~ ع (ز، ص))] أو بشكلٍ مكافيء

(س) (ص) [◊ ع (س، ص) ⊂ (ز) (◊ ع (ز، ص) ≡ ز = س)](*)[1].

إذن بناءً على ذلك رأى «**سالمون**» أن أساس تطابق الأشياء والأشخاص في العوالم الممكنة عند «**ماكجين**» الحدس، والمقصود بالحدس أن شخصٍ في أي عالم ممكنٍ ينشأ من أمشاج فعلية لفردٍ بعينه «س» مثلاً، يكون هو الشخص «س» نفسه، أو هي (الأمشاج) نفسها. هذا المبدأ العام لتناظر الأشخاص مبدأ جدير بالتصديق على نحوٍ فائق، لكنه مبدأ عام للنزعة الجوهرية، يرفضه معارضو مبدأ النزعة الجوهرية المضادة، إنه يؤكد أن أي شخص بدلاً من «**ماكجين**» لا يمكن له أو لها أن يؤصل/ أو تؤصل من أمشاج «**ماكجين**» الفعلية، هذه الأطروحة تنفصل كليةً عن نظرية الإشارة الجديدة[2].

لقد أكد «**سالمون**» أن هدفه من وراء ذلك توضيح نجاح محاولة «**كريبك**» في اشتقاق نظريته «الجوهرية» من نظرية الإشارة[3].

قدم «**سالمون**» حجته في سياق مناقشة التطابق عبر العوالم الممكنة. افترضَ أننا نصف بشكلٍ استثنائي وجود منضدة ممكنة في عالمٍ ممكن غير حقيقي، ونسأل عما إذا كانت تلك المنضدة تتطابق أو لا تتطابق مع بعض المناضد الحقيقية الخاصة. هل حجة «**سالمون**» تبين إذا ما كان هناك منضدة واحدة فقط ممكنة تلائم وصفنا؟، حينئذٍ يجب أن يكون هناك حقيقة أو

(*) يشير المصطلح الرمزي «□» إلى ثابت جهة الضرورة في منطق الجهة، ويشير المصطلح الرمزي «◊» إلى ثابت جهة الإمكان. وهنا معناها أن الضرورة تكافيء الاحتمال في المثال السابق، الأمر الذي يؤدي إلى الغموض.

(1) **Ibid**, P.713.

(2) **Ibid**, PP.714-715.

(3) **Ibid**,P.705.

واقع للحالة التي تسأل إذا ما كانت المنضدة واحدةً أم لا، أم أنها هي نفسها مثل بعض المناضد الحقيقية؟ أو أن نلاحظ قضية التطابق في شكل علاقة عبر الزمان: هل توضح الحجة ضرورة وجود حقيقة للحالة تحدد أي سفينة (إذا وجدت) تكون السفينة الأصلية؟ مثل هذه الأمثلة تقود الفلاسفة إلى القول بغموض التطابق في بعض الحالات، كرد فعلٍ للأمثلة التي تهدف حجة «**سالمون**» إلى دحضها[١].

أما التساؤلات الفلسفية التي تتعلق بالنزعة الجوهرية التي قدمها «**كريبك**» مثل:(هل يوجد أي شيء؟ و إن كان الأمر كذلك فما هو؟)، هل الزمان أزلي Honored وصعب للغاية؟ هذه التساؤلات وغيرها في نظر «**سالمون**» يمكن الحصول على إجاباتها من خلال نظرية الإشارة الجديدة التي قدمها «**كريبك**» نفسه. فإذا كان «**كريبك**» على حقٍ في ادعاءه. فإن إجابة هذه الأسئلة تمثل نتائج مذهلة وبعيدة المدى للنظرية (الإشارة الجديدة)، وليست مجرد نتائج حول الخاصية الفلسفية للدلالات Semantics فقط (دالات على شيء، على مُشيرين قاطعَين Rigid Designators، الصدق اللازم الضروري، إلخ) و إنما أيضاً كإجابات عن المشكلات الفلسفية القديمة التي تتعلق بالميتافيزيقا بصورةٍ واضحة[٢]. لأنها سوف تكون مثل العبارات التي تضم أفكاراً وتصورات كثيرة من دون تحديدٍ لمعانيها واستعمالاتها. ولا نقصد بالتحديد مجرد التعريف، لأن ذلك لا يحل المشكلة مطلقاً، ففي تاريخ الميتافيزيقا نجد تعريفات للجوهر والعلة وغير ذلك، لكن هذه التعريفات لا يمكن اعتبارها وافية بالغرض، لأن تعريف الاسم أو اللفظ باسم أو ألفاظ دون مراعاةٍ لأسس منطقية أو تجريبية يبقى التعريف خالياً من المعنى[٣].

جـ- موقف «سالمون» من التحديد القاطع عند كريبك

التعريف ليس قاصراً على علماء اللغة، الفلاسفة والعلماء كثيراً ما يتسابقون لـ «تعريف» الحدود المبهمة، عن طريق إعادة تفسيرها من خلال حدود تتكون من معاني الكلمات الأكثر

(1) Stalnaker, Robert **Vague Identity**, D.F. Austin(ed), Philosophical Analysis,349-360,1988,by Kluwer Academic Publishers, 1988, P.350.

(2) Salmon, Nathan: **How Not To Derive Essentialism from The Theory of Reference**, P.704.

(٣) حسين علي حسن: **الأسس الميتافيزيقية للعلم**، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص٦٩-٧٠.

ألفة، لكن عادةً مايكون مثل هذا التعريف عند علماء اللغة تعريف معجمي خالص يؤكد على علاقة ترادف مقدم الشرط بالشرح الذي يتناوله[١].

وكلمة «تعريف» تأتي ليكون لها صوتاً مطمئناً، لا يتطلب أي شك في واقعتها المألوفة في الكتابات المنطقية والرياضية[٢].

من هذا المنطلق يتلخص موقف «**سالمون**» باعتباره أحد الفلاسفة في تطبيق مفهوم التحديد القاطع بشكلٍ موحد - على تعريف «**كريبك**» دون تعديل- على كل الحدود الفردية منها والعامة. الحدود العامة يمكن أن تنقسم بين تلك الحدود التي تُحدَّد بقطعية وتلك التي لا تُحدَّد بقطعية، حيث تشير المُشيرات القاطعة بشكلٍ حدسي إلى الأسماء العامة، وهو ما يوازي الحدود الفردية؛ حيث تصدق المشيرات القاطعة على أسماء الأعلام. وجميع الأسماء العامة، مثل جميع أسماء الأعلام تُحدَّد بشكلٍ قطعي الكليات في الحدود العامة والخصائص في الحدود الفردية[٣].

خالف «**سكوت سوامس** Scott Soames(*)» (١٩٤٦- ...) «**سالمون**» الرأي في تطبيق مبدأ القطعية الذي قال به «**كريبك**» على كلٍ من الحدود الفردية والعامة على حدٍ سواء، موجهاً بعض الملاحظات بشأن قطعية الكليات. فقال بعدم قطعية الكليات، لأنها لا تقبل التطبيق

(1) Quine; W. V: **Two Dogmas of Tthe Empiricism**, p.56.

(2) **Ibid**,P.57.

(3) May, Robert: **Op.Cit**, PP.6-7.

(*) **سكوت سوامس** Scott Soames: أستاذ الفلسفة في جامعة جنوب كاليفورنيا، ولد في ١١أغسطس عام ١٩٤٦، بدأ عمله الجامعي في الفلسفة في جامعة استانفورد، حصل على الدراسات العليا من معهد ماساتشوستس المتخصص في التكنولوجيا (M I T)، حصل منه على درجة الدكتوراه في الفلسفة واللغة عام ١٩٧٦، قام بالتدريس في جامعة ييل في الفترة مابين عامي (١٩٧٦-١٩٨٠)، ثم انتقل إلى العمل في جامعة برينستون في الفترة مابين عامي (١٩٨٠-١٩٨٤)، رحل عن برينستون عام ١٩٨٤، وكان مشهوداً له بالكفاءة والتميز، قام بالتدريس في جامعة جنوب كاليفورنيا منذ عام ٢٠٠٤، انتخب زميلاً في الأكاديمية الأمريكية للعلوم والفنون عام٢٠١٠، تخصص في فلسفة اللغة وتاريخ الفلسفة التحليلية. عرف بدفاعه عن «**سول كريبك**» وتوسعه في فلسفة اللغة، فضلاً عن كونه ناقداً رئيسياً لنظرية ثنائية أبعاد المعنى. تخصص في فلسفة اللغة وتاريخ الفلسفة التحليلية. قام في وقت مبكر من حياته المهنية بنشر كتب ومقالات تتعلق في المقام الأول بقضايا الصدق والإشارة والمعنى، قام بالاشتراك مع «**ناثان سالمون**» بتحرير كتاب بعنوان «**القضايا والاتجاهات** Propositions and Attitudes» عام (١٩٨٩)، يتألف من مجموعة من القراءات التي تحقق في القضايا الفلسفية المحيطة بطبيعة القضايا. انظر: From Soames's web page at USC: http://www-rcf.usc.edu/~soames/[permanent dead link].

مـن الناحية العملية، والسـبب في ذلك يرجع إلى مبدأ الترابط الذي قال به «**سـالمون**»، والذي يطبـق بموجبه مبـدأ القطعية على كلٍ من الحـدود الفردية والعامة على حدٍ سـواء، وذلك نظراً لإمكانيـة وجود أوصافاً محـددة تكون مركباتها حدوداً كلية قاطعـة، علق على ذلك «**روبرت مـاي** Robert.C.May»(*) متسـائلًا: (ومنطقيٌ) ألَا يجعل هذه الأوصـاف المحددة قاطعة؟ ثم أجاب عن هذا السؤال: «إنها سوف تكون نفس إجابة «**سوامس**»، و إننا سوف نحتاج إلى تمييز الأسـماء المألوفة عن المحمولاتPredicates التي تكون أيضـاً مجموعة بناءات من الأوصاف. ولهذا السـبب يجب أن يكون هناك مُشـيرات مؤلفة من الاسم المألوف القاطع، والمحمول غير القاطع عند الانتقال من الأسـماء العامة إلى محمولاتها المرتبطة بها، على الأقل في بعض الحالات (وربمـا في كل الحـالات). وبناءً على ذلك، سـوف يضم الوصف المحدد مُركبـاً غير - قاطع، بما أن الوصـف المحدد يضم مثل هذا المحمول بوصفه عنصراً، وفي الوقت نفسـه يمكن أن يكون مُشيراً غير قاطع(١).

وقد رأى «**سالمون**» أن «**كريبك**» كان يقصد بذلك أن الحد يُحدد موضوعاً ما بشكلٍ قاطع وليكن «**س**» مثلاً، إذا كان الحد يحدد «**س**» بالنسـبة لكل عالمٍ ممكن توجد فيه، ولا يحدد أي شيءٍ آخـر بالنسـبة للعوالم التي لا توجـد فيها «**س**»، هذا ما أوضحة **كريبك** في مقاله سـابق الذكر «**التسمية والضرورة**»، وذلك لأن الحدود العامة المحددة تنقسم إلى:

أ- حدود طبيعية، مثل: «ماء»، و«نمر»، ب- حدود ظاهراتية مثل، «حرارة»، و«ساخن»، جـ - حدود لونية، مثل «أزرق»، وقد اعتبرها «**كريبك**» مُشـيرات قاطعة قائمة بذاتها، بوصفها حـالاتٍ دلالية من الناحية الفلسـفية (مسـتقلة عن التجريبيـة، فضلاً عن الحقائـق اللغوية) وكنتيجةٍ لذلك برهن «**كريبك**» على جمل التطابق التي تشتمل على مثل هذه الحدود العامة التي

(*) **روبرت سي. ماي** Robert.C.May: أستاذ فلسفة اللغة في جامعة كاليفورنيا في ديفيس، تخرج في كلية سوارثمور، وحصل على درجة الدكتوراه في اللغويات والفلسفة من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في عام ١٩٧٧، انضم إلى كلية ديفيس عام ٢٠٠٦، بعد عشرين عامًا من العمل في جامعة كاليفورنيا في إيرفين، حيث بدأ في عام ١٩٨٦ كأستاذٍ مشارك في علم اللغويات والعلوم المعرفية وتقدم إلى درجة أستاذ عام ١٩٨٩. تشمل اهتماماته البحثية مجالات في الفلسفة واللغويات. كان بحثه في اللغويات النظرية، مع التركيز على العلاقات بين بناء الجملة ودلالات الدلالة. ركز في بحثه في فلسفة اللغة والمنطق وتاريخ الفلسفة التحليلية المبكرة على **فريجه**.

انظر: https://senate.universityofcalifornia.edu/about/vice-chair-bio.html

(1) **Ibid**, P.7.

تشبه جمل التطابق التي تضم أسماءً صحيحة، (على سبيل المثال، («الأديب المصري الحاصل على جائزة نوبل = نجيب محفوظ»)، («أبو عبدالله العباس = السفاح»)) هذه الأسماء تؤخذ بمفردها كحالاتٍ دلالية من الناحية الفلسفية تعبر عن حالات صدقٍ ضرورية إذا كانت صادقة[١](*). وقد طرح «**رسل**» هذا الأمر في نظرية الأوصاف التي رأى أن لها جانبان: أ- جانبٌ منطقي، ب- جانبٌ معرفي، يرتبط الجانب الثاني بموقف «**رسل**» من إدراكنا ومعرفتنا للناس والأشياء المادية الجزئية من حولنا، وقد لجأ «**رسل**» إلى بعض أفكاره المعرفية لشرح الجانب المنطقي للنظرية، وتتمثل النقطة الرئيسية في هذه النظرية في التمييز الحاسم بين اسم العلم و(العبارة الوصفية المحددة)، وتتألف العبارة الوصفية المحددة بطريقتين: الأولى: تتألف من حدٍ عام مسبوق بأداة التعريف، الطريقة الثانية: أن يتخذ الحد العام صيغة المضاف متبوعاً بخاصية أوٍ خصائص معينة، بحيث تنطوي الجملة على الإشارة إلى شخصٍ معين أو شيءٍ محدد دون غيره من الأشخاص أو الأشياء، كما يمكن استبدال اسم العلم بتلك الجملة إذا قلنا (نجيب محفوظ الأديب المصري الحاصل على جائزة نوبل) عبارة وصفية محددة، أكد «**رسل**» على ضرورة التمييز الحاسم بين (نجيب محفوظ) و(الأديب المصري الحاصل على جائزة نوبل) بالرغم من أن التعبيران يشيران إلى شخصٍ واحد[٢].

التفرقة بين الاسم والوصف المحدد مهمة. ذلك لأن الاسم يجب أن يكون اسماً لشيء، أي يجب أن يكون له مقابلٌ في الخارج ينطبق عليه. أما الوصف المحدد فليس من الضروري أن يكون له مقابل ينطبق عليه، وفي هذه الحالة تكون الدالة التي يذكر فيها كاذبة. فمثلاً قضايا مثل «أكمل كائن يمكن تصوره»، أو «الرجل الذي في القمر» لا تتحدث عن «أسماء» أشخاص أو أفراد، بل هي أوصاف محددة قد توجد موضوعاتها وقد لا توجد[٣].

---

(1) Salmon, Nathan:**Are General Terms Rigid?,** Linguistics and Philosophy, (2005), 28: 117-134, Springer, 2005, in Princeton Workshop on Semantics in May 2003,p.117.

(*) قدّم **ناثان سالمون** هذا المقال ضمن الدراسات المتخصصة في برينستون Princeton كورشة عمل حول السيمانطيقا، ولهذا المقال أهمية كبرى، وقد علّق عليه **روبرت ماي** Robert May عام ٢٠٠٣، وباقي المناقشون(**آلان برجر** Alan Berger، **دليا جراف** Delia Graf، و**تريزا روبرتسون** Tresa Robertson) وقد عبر «**سالمون**» عن امتنانه لهم على ردود أفعالهم وخاصةً **سكوت سوامس**.

(٢) محمود فهمي زيدان: **المنطق الرمزي نشأته وتطوره**، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص٢٣٨.

(٣) عبدالرحمن بدوي: **المنطق الصوري والرياضي**، وكالة المطبوعات، ط٤، الكويت، ١٩٧٧، ص٢٨٨.

القضايا السابقة كما يقول «**سالمون**» هي قضايا حول حقيقة الشيء أو حقيقة الشخص، ترجع إلى مبدأ معرفة الشخصية الذي قدمه «**رسل**» [١].

وأسماء العلم في النصوص السرديةEnumerative أسماءٌ تخييلية مرتبطةٌ بعوالمٍ ممكنةٍ تتحدد داخل سياق النصوص، ويمكن أن تحمل دلالاتٍ مرتبطة بعالم الواقع الفعلي، إذا مارسنا فعل التأويل الإحالي والإشاري والمنطقي بشكلٍ نسبي. ولابد لنظرية الأدب أن تستكشف هذه العوالم الممكنة، وتصنف فضاءاتها التخييلية، وتبحث عن دلالاتها، وتبين وظائفها ومقاصدها المباشرة وغير المباشرة. كأن تتحدث عن العوالم النظيرة أو الشبيهة أو القريبة أو البعيدة. وبتعبيرٍ آخر، نتحدث عن العوالم الواقعية الفعلية، والعوالم القريبة، والعوالم البعيدة غير المتناهية، أو تتحدث عن العالم الفعلي، والعالم الممكن، والعالم المستحيل، والعالم النظير [٢].

وقد نظر «**سالمون**» للمجموعات بوصفها حدودٍ جمعية Pluarlities، مثل «البرتقال الموجود على المنضدة»، أو «تلك الأشياء، يضاف إليها الحدود السردية الوصلية مثل «نيللي وشريهان»، فهي كحدودٍ تشير إلى مجموعاتٍ جوهرية، لا تشير إلى واحدٍ فقط، وإنما تشير إلى متعدد، ومن المعروف جيداً أن التعدديات تختلف في عدة طرق عن الأفراد المنفصلة Separate Individuals التي تؤخذ بشكلٍ فردي، كما تختلف أيضاً عن وحدتها المتطابقة (فئة الأفراد). يضرب «**سالمون**» مثالاً على كيانٍ مؤلف من ثلاثة أشخاص: «هو، وأنتوني بروكنر، وأنتوني أندرسون» كانوا مولعين بالتصوير، ولا أحد منهم يترك آلة التصوير، ومع ذلك قام «**سالمون**» بإلقاء آلة التصوير من النافذة، ثم بدأ يتساءل هل الفئة المكونة من ثلاثتنا تعد كياناً مجرداً؟، هذه الفئة ليست وحدةً واحدةً وإنما مجموعة تتكون من ثلاثة أشخاص تركوا آلة التصوير، مجموعة مكونة من ثلاثة أشخاص وليس أربعة، يعلل «**سالمون**» ذلك بقوله: «الثلاثة منا ليسوا كياناً فردياً على الإطلاق، وإنما ثلاثة كيانات، كما أنهم ليسوا كياناً رابعاً»، لأن الكلام عن «المجموعات» ربما يعتبر طريقةً أو أسلوباً من أساليب الكلام. والفكرة الأهم أن هناك بعض الصفات يتمتع بها بعض الأفراد ينظر إليها بشكلٍ جمعي، كما ينظر إلى العازفين في حفلةٍ

(1) Salmon, Nathan: **About Aboutness**,P.60.

(٢) جميل حمداوي: **مرجع سابق**، ص ص٩١-٩٢.

موسيقية مثلاً، بدلاً من النظر إليها بشكلٍ فردي، كما أن هذه الأفراد ليست متطابقة، فصفة ترك التصوير هي مجرد صفة[١].

أما بالنسبة للأسماء العامة المشتركة فإنها ربما تشير إلى الكليات؛ إذا فعلت ذلك من المحتمل أن تفعل ذلك بشكلٍ قاطع، لكن ربما يتساءل أحدٌ عن فائدة أخذها كذلك، على سبيل المثال، ما الدور الذي تلعبه الأسماء العامة المشتركة في الدلالات التركيبية؟ يقول «**سالمون**» أن هناك سبباً واحداً لاعتبار هذه الأسماء العامة المشتركة كليات، ربما لأنها تظهر كحدودٍ مع جمل التطابق، لكنها تبقى في حاجةٍ إلى حجةٍ مقنعة يمكن أن تُحمل بين الأسماء و(الصفات)، كمعارضة للجمل الإسمية. أما بالنسبة ل«**سوامس**» فقد برهن على إمكانية حذف مثل هذه التطابقات النظرية من أجل العبارات الكلية، في حين تظهر الحدود في السؤال كمحمولات[٢].

بالنسبة للإشارة أو الدلالة، لما كان الوصف «الأديب المصري الوحيد الحاصل على جائزة نوبل» يقدم («يُشير») إلى «نجيب محفوظ» طبقاً لرسل، فإن الجملة «الأديب المصري الوحيد الحاصل على جائزة نوبل» تعبر عن («تشير إلى») قضيةٍ مزعومة (ليست مثل الجملة) لا تنطوي على أي مركبٍ فردي، أو عنصر، أو صفةً تمثل نجيب محفوظ، إذن السؤال الذي يطرح نفسه: كيف تكون إذن القضية الصحيحة عن نجيب محفوظ؟

يحمل مفهوم الإشارة الدلالية الزائفة لرسل المفتاح للمفهوم الذي يطابق حقيقة الشيء المباشرة بين القضايا والأفراد. يقول **رسل**: «ما نعرفه عن الأشياء [ليس معرفةً حسيةً مباشرة] نحصل عليه من خلال الإشارة. فكل تفكيرٍ يبدأ من معرفة الشخصية؛ لكنه ينجح في التفكير بشأن عددٍ من الأشياء التي لدينا، ولا ينجح في معرفة الشخصية» والتعريف الآتي يلفت الانتباه إلى ضرورة النظر إلى دلالة المفهوم الراسلي حول معرفة حقيقة الشيء:

«ق» تكون الآن ضعيفة بشكلٍ غير مباشر عن:

س = تعريف (د∃) [(ص) (د ص ≡ س = ص)& ق ∤ (^∃ز) (ص) (د ص ≡ ص = ز)^]، عندما تعبر «=» عن اللزوم المنطقي بين القضايا، فإن متغير المحمول «د» يكون مفسراً بشكلٍ

(1) Salmon, Nathan:**Wholes, Parts, and Numbers**, The Fifth Philosophical Perspective Lecture, University of California, Santa Barbara, Philosophical Perspectives, 11, Mind, Causation, and World, 1997,P.9.

(2) May, Robert: **Op.Cit**,P.22.

مفهمومي، بمعنى أنه يتراوح بين «المفهومات» - الصفات أو التصورات، أو كما عند «**رسل**». الدالات القضوية - وليس من خلال الفئات أو المجموعات أو «تصورات» «**فريجه**»، بمعنى دالات لقيم الصدق[١].

د- قطعية الحدود الفردية Singular Terms والحدود العامة General

رفع **أبروقلوس البيزنطي** (٤١٢-٤٨٤ م) تصنيف الحدود حسب عموميتها إلى مصاف الميتافيزيقا، فقد اعتبر كل حدٍ عام علةً للأشياء المشمولة في ماصدقه، فمن ذلك مثلاً أن الواحد والوحدة علة لجميع الأشياء التي يجوز فيها القول إنها واحدة، ويترتب على ذلك أنه كلما كان الحد عاماً وبسيطا، ارتفع منزلة، ولكن على العكس من ذلك، كلما كان الشيء المشارك بسيطاً، أي مشاركاً حصراً في صفاتٍ بالغة العمومية، تدني منزلةً، هكذا فإن الوجود، كصفة مجردة، أعلى من الحياة (أي أن مضماره أوسع من مضمار الحياة)، والحياة أعلى من العقل؛ بالمقابل، فإن الوجود العاقل أعلى من الوجود الحي، والوجود الحي أعلى من الوجود المحض، مثلما أن مثول محمول أقل كلية في موضوع ما يستتبع مثول محمولات أكثر كلية فيه: فإن يكن الشيء إنساناً كان بالأولى حيواناً[٢].

والحديث عن الحدود الفردية والحدود العامة هو حديثٌ بشكلٍ آخر عن الكليات والجزئيات، ككياناتٍ منطقيةٍ كان قد خصص لها «**رسل**» مقالاً في كتابه «**الذرية المنطقية**»، وفيه طرح هذا السؤال: هل الأشياء التي تبدو ككياناتٍ منطقيةٍ مركبة هي في الحقيقة مركبة؟ وهل هي في الحقيقة كيانات؟ بالطبع تبدو كل الأشياء العادية للحياة اليومية ككيانات مركبة، ومن أمثلة ذلك المناضد والكراسي والأرغفة والأسماك والأشخاص والقوى، فهذه كلها تبدو كياناتٍ مركبة إذا ما نظرنا إليها من السطح. فكل الأشياء التي نخلع عليها عادةً أسماء أعلام هي كيانات مركبة مثل، سقراط، وبيكاديللي، ورومانيا، والليلة الثانية عشر، أو أي شيءٍ آخر تحب أن تفكر فيه وتطلق عليه اسم علم. فكل هذه الأشياء كما تبدو كياناتٍ مركبة، وهي تبدو كأنساقٍ مركبةٍ مرتبطة بعضها ببعض في نوعٍ من الوحدة، تلك الوحدة التي تؤدي إلى

(1) Salmon, Nathan: **About Aboutness**, P.61.

(٢) إميل برهييه: **تاريخ الفلسفة، الجزء الثاني الفلسفة الهيلنستية والرومانية**، ترجمة: جورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٨٨، ص٢٧٦.

منحها اسماً واحداً. وأظن أن التفكير في هذا النوع من الوحدة الظاهرة هو الذي أدى بدرجة كبيرة إلى فلسفة الواحدية، و إلى الاقتراح القائل بأن العالم ككل عبارة عن كيانٍ واحد مركب بالمعنى الذي كنت أعبر عنه الآن[١].

والحد العام إذا سبقناه باسم إشارة أو بكلمة أخرى تتضمن التعبير المكاني والزماني يصبح هذا الحد العام اسم علم «هذا النهر»، «تلك الشجرة»، الكتاب الذي أقرأه الآن» أسماء أعلام.

أما الحدود الجزئية: فتشير إلى الذي معناه الواحد لا يصلح لاشتراك كثيرين فيه، أي تشير إلى شيءٍ معين في مكانٍ وزمانٍ محددين، لا إلى صفة من صفاته، و يندرج تحت الحد الجزئي أسماء الأعلام جميعاً، أسماء أفراد الإنسان وأسماء المدن والدول والأنهار والجبال والبحار والمحيطات والأماكن العامة والمشهورة.

هذه التفرقة لا تميز التصورات بطريقةٍ مطلقةٍ، إنما يتوقف الأمر دائماً على المعنى الذي يقصده القائل من اللفظ أو المفكر من التصور[٢].

رأى **«فريجه»** أن اسم العلم إذا دخل في قضية حملية يكون موضوعاً دائماً ولا يكون محمولاً، وهو ما أسماه **«أرسطو»** (الجوهر بالمعنى الأولي)، وبتوضيح **«فريجه»** لهذه النقطة توصل إلى تحليلات جديدة لأنواع أخرى من القضية، إذ اكتشف التمييز الحاسم بين القضية الشخصية والكلية، وأن الأولى حملية بالمعنى الدقيق وأن الثانية ليست حملية. ورأى أن الوظيفة الأساسية للمحمول أن يدل على تصور، وقد ميَّز بين القضية الشخصية Singular Proposition وقضية الهوية Identity من خلال تمييزه الحاسم بين اسم العلم والمحمول. فرأى أن الوظيفة الأساسية لاسم العلم هي إشارته إلى شيءٍ فردي معين يسميه (موضوعاً)، في حين أن الوظيفة الأساسية للمحمول أن يدل على تصور، أي على معنى عام يندرج تحته أشياء فردية متعددة، والخاصة الأساسية لاسم العلم أنه لفظٌ يؤدي معنىً تاماً مستقلاً دون الحاجة إلى لفظٍ آخر يتمم معناه؛ **(سقراط)** اسم علم يعطي معنىً تاماً مستقلاً[٣].

---

(١) برتراند رسل: **فلسفة الذرية المنطقية**، ترجمة: ماهر عبدالقادر محمد، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص٤٤.

(٢) عبدالرحمن بدوي: **مرجع سابق**، ص٤٦.

(٣) محمود فهمي زيدان: **مرجع سابق**، ص ص١٣٩-١٤٠.

ولا يتطابق المعنى مع التسمية، فمثال «**فريجه**» عن «نجم المساء» و«نجم الصباح»، ومثال «**رسل**» «مؤلف ميرامار» يناقشان هذه الحدود التي يمكن أن تسمي بالشيء نفسه، لكنها تختلف في المعنى. فالتمييز بين المعنى والتسمية ليس أقل أهميةً من مستوى الحدود المجردة. فالحدود «٩» و«عدد الكواكب» اسمان لكيانٍ واحدٍ مجرد، لكن من المفترض أن يلاحظان على أنهما مختلفان في المعنى، فملاحظة الفلكي على سبيل المثال كانت مطلوبة، وليست مجرد تأمل فقط للمعاني لكي يحدد تماثل الكيان عند السؤال.

الأمثلة السابقة تتألف من حدودٍ فردية، ملموسة ومجردة، مع حدودٍ عامة، أو محمولات، والموقف مختلف إلى حدٍ ما، لكنه متماثل. بينما يرمي الحد الفردي إلى اسم كيانٍ مجرد، أو ملموس، فإن الحد العام ليس كذلك، لا يرمي إلى شيء، لكنه يكون صادقاً بالنسبة للكيان، أو يوصف بأنه كلٌ من كثير، أو من لاشيء. وفئة كل الكيانات التي يكون فيها الحد العام صادقاً تسمى ماصدق الحد. الآن تماثل التناقض بين معنى المذهب الفردي والكيان يجعلنا نميز بطريقةٍ مماثلة بين معنى الحد العام وماصدق هذا الحد. عبارات الحدود العامة «مخلوقٌ له قلب»، و«مخلوقٌ له كليتان»، ربما تكون هاتان العباراتان متماثلتان من حيث الماصدق، لكنهما غير متماثلتان من حيث المعنى، لهذا السبب رأى «**كواين** Quine, W.V» **(١٩٠٨ - ٢٠٠٠)** أن اختلاط المعنى بالماصدق في الحدود العامة أقل شيوعاً من اختلاط المعنى بالتسمية في الحدود الفردية، وهذا أمرٌ شائعٌ في الفلسفة يعرف بمعارضة المفهوم أو المعنى للماصدق، أو دلالة المفردات البديلة لدلالة المعنى Denotation[(١)].

الفرق بين الحد الفردي والحد العام من منظور ما تحدده الداله يعود بشكلٍ مطلق إلى «**فريجه**» الذي اعتبر المحمولات تحديدات للماصدقات الدلالية، ولكن بقدر ما يمثل ماصدق الحد العام «**نمر**» فئة للنمور الفعلية (أو دالتها المميزة) يكون من الواضح أن الحد لا يحدد بشكلٍ قاطع ماصدق هذه الفئة، بما أن فئة النمور في عالمٍ واحدٍ من الممكن أن تختلف عن فئة النمور في عالمٍ آخر، وقد تابعه في ذلك كلٌ من «**تشيرش** A. Church» (١٩٠٣- ١٩٩٥) و«**جودل** Kurt Godel» (١٩٠٦- ١٩٧٨) ولكن بشكلٍ مستقل[(٢)].

لكن ماذا بشأن تطبيق التحديد القاطع على الحدود العامة؟

(1) Quine; W. V: **Two Dogmas of Tthe Empiricism**, p.53.

(2) Salmon, Nathan: **Are General Terms Rigid**?, P.118.

من الممكن أن تكون الحدود الفردية محددة بشكلٍ قطعي بحكم تحديدها، لكن ماذا عن الحدود العامة؟

بدأ «**سالمون**» بحثاً بعنوان: «**هل الحدود العامة قاطعة**»؟ وبسؤاله هذا قام بتوسيع مجال مفهوم القطعية ليمتد وراء مجال الحدود الفردية، في حين أن الحدود الفردية تقوم بدور الحفاظ على مناقشة موضوع القطعية، حيث رأى «**كريبك**» في كتابه «**التسمية والضرورة**» أن المفهوم يمتد إلى الحدود العامة المحددة، مثل حدود الأنواع الطبيعية، وهو ما خالفه «**سوامس**» في الفصول الأخيرة من كتابه «**ما بعد القطعية**»، فقد ذهب إلى أن هناك تداخلاً كبيراً بين خصائص الفرد والحدود العامة، حيث لا يوجد ماصدقاً مباشراً يفيد قطعية الحدود العامة، ولهذا السبب طبق «**سوامس**» التحديد القطعي على الحدود الفردية فقط، وهذا الرأي مخالف تماماً لما يراه «**سالمون**»[(١)]. فقد حذر «**سالمون**» بشدة من التمييز بين الحد العام - وبين محموله المقابل، فكلمة «إنسان» ليست هي نفسها «يكون إنساناً»، كما رأى أن هناك خطأ يتعلق بما يشكله الحد العام في اللغة، فقد افترضنا ضمناً طبقاً للتصنيف النموذجي أن كلمة «إنسان» و«يكون إنساناً» كلاهما حدود عامة متطابقة، لكن هذا الافتراض مثيرٌ للشك. فإذا لم يكونا متطابقين، فإنهما يكونان حينئذٍ كما أشار «**سالمون**» «مُشيراتٍ قاطعة»، حتى وإن كان كل اسم مألوف (سواء كان كلمةً مفردةً أو عبارة) يظهر كمُشيرٍ قاطع...، وهذا لا ينتج عنه أن تكون جميع الحدود العامة قاطعة» مع ما يلزم من تبديلٍ للحدود الفردية - ولا ينتج عنه كذلك أن يكون كل اسم علم مُشيراً قاطعاً، ذلك لأن كل حدٍ فردي يكون مُشيراً قاطعاً[(٢)].

يقول «**سالمون**»: «المحمول «يكون نمراً» يلاحظ كإشارة لوجود اسم علم «نمر» (بدلاً من التعميم المتعدد لكل نمر فردي، وبدلاً من تحديد فئة من النمور الفعلية)، يمكن أن يظهر بناءً على ذلك أن أي محمول يجب أن ينظر إليه بوصفه تحديداً لخاصيةٍ يعبر عنها. ولكن في هذه الحالة، يظهر كل محمول مثل «يكون أعزب» كتحديدٍ قاطع، بما أن الخاصية (صفة أو علاقة) يعبر عنها من خلال محمول بالنسبة لعالمٍ ممكن لا يختلف من عالمٍ إلى آخر»[(٣)].

ترتب على هذا الرأي أن أصبحت جميع الحدود العامة بالنسبة لسالمون قاطعة، وهذه نتيجة

(1) May, Robert: **Op.Cit**,P.1.

(2) **Ibid**, P.6.

(3) Salmon, Nathan: **Are General Terms Rigid?**, P.119.

ليست غريبة أو مذهلة - على حد وصف «**ماي**»- إذا لم نشك بشأن الادعاء أن جميع أسماء الأعلام الفردية قاطعة، يجب ألا نشك كذلك بشأن الادعاء أن جميع الحدود العامة قاطعة. وهو مايثير الانتباه إلى تحذير «**سوامس**(*)» بشأن النظريات التي تجعل جميع المحمولات قاطعة(١).

مفهوم تحديد الحدود العامة الذي قدمه «**سالمون**» في كتابه (**الإشارة والجوهر**)، أكد بعد ذلك على صحته بشكلٍ أساسي، لكن «**سوامس**» يعترض فيه على خلفيات عدم وجود نقطة في وصف أو تعريف مفهوم قطعية Rigidity المحمولات، طبقاً لتحول جميع المحمولات بديهياً لتصبح قاطعة.

لقد أقر بصورةٍ مطلقة بعدم تشابه مفهوم القطعية في الوقت نفسه مع قطعية الحد الفردي، فماصدق الحد الفردي الطبيعي يكون قاطعاً بالنسبة للحدود العامة، ومفهوم الحدود العامة المحددة يكون قاطعاً (خاصةً حدود النوع الطبيعي)، لكن يوجد عدداً من الحدود العامة الأخرى ليست قاطعة، ولهذا السبب برهن «**سالمون**» ومهد الطريق لإدخال حالة القطعية التي تشمل جميع الصور الدلالية لكريبك إلى حدودٍ فرديةٍ وعامة.

لا يوافق «**سالمون**» على اشتمال أطروحة «كريبك» الخاصة بأسماء الأعلام والأسماء العامة المحددة على حدودٍ طبيعيةٍ عامةٍ، وإشارات قاطعة ثانوية، لأن هذه الأسماء ليست وصفية، على الرغم من النتيجة الطبيعية التي انتهت إليها، والتي تقول أن هذه الحدود بخلاف أنها قاطعة إلا أنها أيضاً صحيحة، وهذا المعنى الفلسفي لا يمكن الاستخفاف به(٢).

يرى «**سالمون**» أن محمولات النوع الطبيعي، محمولات الألوان، إلخ. لا تطابق الإشارة إلى

(*) يتهم «**سوامس**» رسمياً التعريف الأصلي لكريبك للقطعية بأنه مقيدٌ بالحدود الفردية، أما «**سالمون**» فيدافع عن «**كريبك**» مبرراً عدم وجود دليل قاطع يؤيد ماقال به ضمن كتابات «**كريبك**». ويفترض بدلاً من ذلك أن مفهوم الإشارة في حدٍ بسيط الذي يستشهد به «**كريبك**» يمتد إلى الحدود العامة (على سبيل المثال، كما في مفهوم الإشارة الذي استشهد به «**كارناب**»). ويعتقد «**سالمون**» أن «**كريبك**» يقصد بتعريفه للقاطع تطبيقه بشكل قاطع، طالما أنه يطبق على الحدود العامة.وأن استخدامه لكلمة «إشاري» في كتابه «**التسمية والضرورة**» يكون مع الحالات الخاصة للإشارة إلى الحد الفردي).

انظر: Salmon, Nathan: **Are General Terms Rigid**?,P.121.

(2) May, Robert: **Op.Cit**, P.6.

(3) Salmon, Nathan: **Are General Terms Rigid**?, PP. 120-121.

هذه الأشياء من بين بقية الأشياء الأخرى. ولهذا فإن «**التسمية والضرورة**» يتركنا مع السؤال: كيف يصبح الحد العام مُحدد تحديداً قاطعاً؟ والإجابة عن هذا السؤال واحدة تتمثل في المجال الاستراتيجي الذي لاحظه «**سوامس**» (مع أن «**سوامس**» لم يقترح ذلك صراحةً، بل على النقيض من ذلك يقول: «إن محمول النوع الطبيعي يُحدد نوعاً طبيعياً، ومن الصعب إصلاح هذه الفكرة مع وضع علامات « **كريبك**» لحدود النوع الطبيعي باعتبارها مُشيراتٍ قاطعة، لكن في تفسير «**سوامس**» يرجح «**سالمون**» أنه حاول إعادة بناء مفهوم القطعية للحدود العامة التي تنتج عن مفهوم التحديد) تتمثل في تعريف مفهوم التحديد (المُحدِّد بسيط Simpliciter) بالنسبة لكلٍ من الحدود الفردية والحدود العامة بالطريقة نفسها التي تطبق على التعريف المقصود للتحديد القاطع كما هي دون تعديل، نوع الحد الطبيعي العام (اللون حدٌ عام، الحد العام الظاهري Phenomenon، إلخ يتم تحديدها بمُحدَّدٍ بسيط بشكلٍ قاطع، في حين أنه في الأنواع الأخرى للحدود العامة تتم الإشارة إلى هذه الحدود فقط بشكلٍ غير قطعي).

للإجابة عن السؤال: كيف تصبح الحدود قطعية؟ يجيب «**سالمون**» بأن ذلك يتم من خلال تحديد أو تعيين الحد «نمر» الشكل النوعي Species للنمر (شكل النمر كقطة). بصفةٍ عامة، التصنيف البيولوجيBilogical Taxonomic للحد العام الذي يجب النظر إليه كتحديدٍ لنوع التصنيف البيولوجي (الشكل النوعي، الجنس Genus، الدرجة، إلخ). الحد العام للعنصر الكيميائي (ذهب) يجب النظر إليه كتحديدٍ للعنصر (ذهب)، والتركيب الكيميائي للحد العام كتحديدٍ للمركب (ماء)، والحد العام للون كتحديدٍ للون (أحمر)، والحد العام الطبيعي الظاهري كتحديدٍ للظاهرة الطبيعية (حرارة)، وهكذا. ربما يتطابق المحتوى الدلالي للحد العام الفردي مع النوع المحدد (أو مع الجوهر المحدد، الظاهري، إلخ)[1].

ربما لا ترضينا هذه النتيجة كما يقول «**ماي**»، بما أن حدود النوع ربما تظهر لأول وهلة في شكل محمولي، على سبيل المثال، إذا قلنا «هذه الأشياء ذهباً»، والذي يختلف عن قولنا «محمد مسرور». وبالتالي يمكن الإشارة بشكلٍ طبيعي إلى النتيجة، وهي أن الوقائع المحمولية لحدود النوع تمثل مشيرات قاطعة، لكن ماذا يقصد بحدود النوع؟ أو حدود ماذا التي يمكن وصفها بالقطعية؟

(1) **Ibid**,PP.119-120.

إن مـا يتبادر فوراً إلى الذهـن يكون حدوداً عامة تحدد ماصدقاتها. لهذا السـبب إذا قمنا بتوسيع النظرية القياسية لتشمل نمطاً هرمياً للنوع المألوف. فسوف يعبر النمط الأدنى «صفر» عـن الأفراد، وسـوف يعبر النمط الأعلى الذي يليه مباشرةً «نمـط ١» عن مجموعات الأفراد، ثم يعبر النمط الذي يليه عن مجموع مجموعات الأفراد، وهكذا. هذا البناء يمثل الطريقة الطبيعية التـي تميـز الحدود الفرديـة والعامة، والذي يظهر من خلال حمل إشـارات الحـدود العامة على النمط الأدنى، أي على الأفراد، وبناءً على ذلك تشـير مُشيرات الحدود العامة إلى النمط الأعلى؛ أي إلى «مجموعات الأفراد». وبهذا الشـكل يتم تحديد الحدود العامة طبقاً لماصدقاتها، وسوف تكون شروط الصدق في حدود عضويتها Membership في ماصدق[١].

يؤكد «**سالمون**» أنه يمكن رد الحقائق الإشارية (الدلالي Denotative، الدال Designative) للغة إلى أنواعٍ من الحقائق- الدلالية المفهومية- تتعلق بالحقائق اللغوية الإضافية وفقاً لما يحدده معنىً ميتافيزيقياً بعينه في فلسـفة الدلالات عند «**فريجه**»، فالاسـم «ماء» على سبيل المثال عند استخدامه كاسمٍ لسائلٍ مألوف يعبر دلالياً عن تصورٍ معين (أو خاصية جـ) ـ ربما تكون هذه الخاصيـة أنه عديم اللون، عديم الرائحة، سـائل موجود صالح للشرب (به نسـبٌ متفاوتة من الشوائب) في البحيرات، الأنهار، جداول الماء.

هـذه هي الحقيقـة في نظرية المعنى - الحقيقة التي تتعلق بدلالات المعنى - وليسـت حقيقة في نظرية الإشـارة. في المقابل يحـدد التصور «جـ» ميتافيزيقياً مركبـاً كيميائياً H_2o، بمعنى أن المركب يناسـب «جـ» بالضبط وليس جوهراً آخر. هذه الحقيقة مسـتقلة تماماً عن اللغة. إنها نتيجة منطقية بسيطة لحقيقتين: أ- حقيقة المعنى، ب- الحقيقة الميتافيزيقية التي تقول أن هناك تصـوراً أو غيره مثل كلمة «ماء»، التي تعبر عن وجود تصورٍ محدد، وهذا التصور محدد بدوره في H_2o. إن التصور الأخير طبقاً لفلسـفة الدلالات عند «**فريجه**» يكون مجرد حقيقة تقرر أن كلمة «ماء» تشـير إلى H_2o. هذه الحقيقة جزئية، وميتافيزيقية بشـكلٍ جزئي في الطبيعة. بهذا المعنى، يشـير الاسـم (يتألف من، مؤسس من، مشـتق من، إلخ) «ماء» إلى H_2o حقيقةً لا شيء أكثر من ذلك، الاسم «ماء» الذي يعبر عن «جـ» يحدده H_2o[٢].

في هذا الشـأن أكد «**بتنام**» عـلى ظاهرة توزيع العمل اللغوي باعتبارهـا أمراً مُهماً لعلماء

(1) May, Robert: **Op.Cit**, P.3.

(2) Salmon, Nathan: **Trans-World Identification and Stipulation,** P.206.

الاجتماع اللغوي، فقد قال بوجوب مراعاة الفئة الفرعية للمتكلمين، أو المتكلمين الآخرين عند الكلام، وكيف ستكون الكلمة داخل مفردات لغتهم؟، فقد تكون كلمة «ذهب» ككلمة «ماء» منذ أكثر من مئتي عام. فتقسيم العمل اللغوي يفترض مسبقاً قسمة العالم غير اللغوي، كما أن هناك بعض الكلمات لا تعرض أي توزيع للعمل اللغوي ككلمة «كرسي»، لكن مع تزايد توزيع العمل في المجتمع وارتفاع العلم أكثر وأكثر بدأت الكلمات تعرض هذا النوع من التوزيع، فكلمة «ماء» لا تعرض شيئاً على الإطلاق قبل ارتفاع شأن الكيمياء، أما اليوم فقد أصبح من الضروري لكل متكلم أن يكون قادراً على تمييز الماء (الموثوق فيه بموجب الظروف الطبيعية)، ومن الممكن أن معظم المتكلمين البالغين حتى الذين يعرفون أهمية وفعالية الحالة «الماء H_2o»، لكن بعض الراشدين فقط هم من يمكنهم تمييز الماء عن السوائل التي تشبه الماء ظاهرياً[١].

تتجه دلالة الألفاظ إلى الخارج شطر العالم كما تتجه إلى الداخل شطر الألفاظ، فدلالة كلمة «نمر» مثلاً، يمكن إستخدامها بألفاظٍ أخرى بمصاحبة هذا اللفظ في إصدار إقرارات وطرح أسئلةٍ و إطلاق تحذيراتٍ، وما شابه ذلك بصرف النظر عن أية أشياءٍ أخرى تتضمنها الدلالة[٢].

هل تُشير الماصدقات إلى الحدود بشكلٍ قطعي؟

يعقب «**ماي**» على ذلك بقوله» إذا كانت الماصدقات تشير إلى الحدود العامة. فإنها لا تشير إليها بشكلٍ قطعي. (أو بطريقةٍ أخرى، معظم الحدود لا تُشير بشكلٍ قطعي، فبعضها على سبيل المثال من الممكن أن يكون عدداً قطعياً)، والسبب أنه بالنسبة لأي زوجٍ بعينه من العوالم التي تكون فيها الأشياء الحمراء، الأشياء الحمراء لا تحتاج أن تكون أنفسها، ربما تختلف من عالمٍ إلى آخر، لكن إذا كانت الماصدقات ضعيفة جداً عن أن تؤيد الإشارة القاطعة؛ حينئذٍ يكون هناك على الأقل بديلاً واحداً معقولاً، لهذا السبب يمكننا أن نتراجع عن توسيع نطاق النظرية

(1) Putnam; Hilary: **Meaning And Reference**, The Journal of Philosophical Association Eastern Division, 699 - 711, Nov. 8. 1973, p.705.

(٢) **دليل أكسفورد للفلسفة**: تحرير: **تد هوندرتش**، ترجمة: نجيب الحصادي، تحرير الترجمة منصور محمد البابور، محمد حسن أبوبكر، ج١ من حرف أ إلى حرف ط، المكتب الوطني للبحث والتطوير، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، ٢٠٠٣، ص٣٤٩.

القياسية لكي نسمح بأن تكون تحديدات الحدود العامة خصائص، وهذا الأمر يحتاج إلى شيءٍ من المعقولية، والتي بها نؤكد أن خاصية الذهب هي نفسها في جميع العوالم، حتى و إن اختلفت الأشياء الذهبية من عالمٍ لآخر، وبالتالي فإنها سوف تصبح صادقة أيضاً رغم اختلافها بالنسبة لجميع الحدود العامة، فالخصائص «أحمر»، أو «مسرور»، تتنوع من عالمٍ لآخر أيضاً، لكن إذا كانت جميع الحدود العامة مُشيرات قاطعة، فإنها سوف تعارض بالكامل الشرط التركيبي المعقول للإشارة القاطعة، لدرجة أنه إذا كان التعبير المركب «م» يتركب من مُشيراتٍ قاطعة (وربما + منطقية)، حينئذٍ سوف يكون التعبير مُشيراً قاطعاً، وهذا الأمر سوف ينتج عنه طبقاً لوجهة نظر «**ماي**» تحول عدداً من (كل) الأوصاف المحددة إلى مُشيراتٍ قاطعة، بشرط أن تكون مركبة حصرياً من مشيراتٍ قاطعة[١].

التهديد الذي نواجهه عند «**سالمون**» أن كل حدٍ عام سوف يبرز باعتباره مُشيراً قاطعاً لبعض الكليات ذات الصلة بشكلٍ مناسب أو لبعضها الآخر، إذا كانت «أعزب» تحدد أو تعين مقولة الحالة الاجتماعية، أو غير ذلك، والشخص غير المتزوج، لن تكون قاطعةً. حتى و إن كانت عبارة إسمية شائعة، مثل «الرجل الذكر البالغ الراشد الذي لم يتزوج» فإنها تبرز كمُشيرٍ قاطع[٢].

اتخذ «**ماي**» موقفاً مغايراً تماماً لموقف «**سالمون**»، فقد رأى أن الإشارة القاطعة لا تُطبَّق على الحدود على الإطلاق، بما أن الحدود العامة ليست مُشيرات، أي لا تُحدِّد شيئاً، أو لايوجد شيئاً تحدده (ليست مشروطة)، ومن ثم فإن هناك علاقة لا تماثلية A Symmetry بين الحدود الفردية والحدود العامة، و يؤكد «**ماي**» أن وجهة نظره هذه لا تمنع وجود مثل هذا النوع من الحدود (العامة)، على سبيل المثال، تكون الحدود العامة مُشيرات قاطعة على حدٍ سواء، مثل الحد «ذهب» الذي يظهر كجملةٍ إسمية، وبالتالي كحدٍ فردي، وربما يكون مُشيراً قاطعاً[٣].

تظهر المشكلة بشكلٍ واضح في اللغة الانجليزية كما في العبارة الانجليزية «**طوني نمر**» كما يؤكد «**سالمون**»؛ حيث تؤخذ «**طوني**» كدالةٍ للحد الفردي، و«**نمر**» كحدٍ عام، ومن ثم تكون أسماء الأعلام ضمائراً Pronouns شخصية، وتؤخذ المتغيرات الفردية كحالاتٍ

(1) May, Robert: **Op.Cit**, P.4.

(2) Salmon, Nathan:**Are General Terms Rigid**?, P.120.

(3) May, Robert: **Op.Cit**, P. 3.

نموذجيـة لحدودٍ فردية، في حين أن الأسـماء العامة، وأغلب الصفـات (غير المحددة) والأفعال غـير المتعديـة تؤخذ كحـالاتٍ نموذجية للحـدود العامـة في الأدبيات الدلاليـة للعالم الممكن ونظريـة المُشـيرات القطعيـة (والتي ترجع على الأقل إلى «**جون سـتيوارت مـل** John Stuart Mill» (١٨٠٦- ١٨٧٣)[١].

ربما تكون المُشـيرات حدوداً تشير إلى خصائصٍ واقعية، لكننا ربما نسمح أيضاً أن تكون هناك حدوداً مثل «ذهب» أو «ماء» أو «أحمر» عندما تظهر هذه الحدود كجملٍ إسـمية تحدد الخصائـص غير الواقعيـة لنوعٍ أو لآخر. (ربما نأمـل أن يكون لدينا مذهبـاً آلياً Mechanism لربـط مثل هذه الأسـماء بمحمولاتها المتطابقة، على سـبيل المثال، سـوف نربط الحد «ذهب» الذي يحدد نوعاً بماصدق محمولٍ مطابق «يكون ذهباً»). يشير الحد إلى الموضوع «س» بشكلٍ قطعي إذا كان الحد يشير إلى «س» في كل العوالم الممكنة التي لا توجد بها «س». بتطبيق هذا المذهـب الآلي على الحدود الفردية، سـنجد أن هذا التمييز يُفرق بين المُشـيرات القاطعة وغير القاطعة؛ حيث تتطابق هذه مع الاختلاف اللغوي بين أسماء الأعلام والأوصاف المحددة[٢].

من البديهي أن معنى التعبير ليس مايشير إليه التعبير، بل طريقتنا في الإشارة إليه. كل معنى يحدد مُشـار إليه واحداً، ولكن قد تناظر مشـاراً واحداً عدة معاني(المعنى والمشار إليه، المفهوم والماصدق) كون المعاني مواضيع مجردة وليسـت أفكاراً في عقول الناس، أمر أسـاسي في رؤية «**فريجه**»[٣].

لقد رأى «**سالمون**» أن «**كريبك**» لا يوضح تماماً موقف الحد العام من المُشير القاطع، فقد رأى أن الحد الفردي يكون معقولاً بشكلٍ واضح، لكنه لم يذكر شيئاً بشأن الحدود العامة. وفي هذا السـياق يقول «**سـالمون**»: «إن الحدود العامة تُعامَل كمحمولاتٍ بشـكلٍ قياسي في المنطق الحديث. فالعبارة «الحد الفردي» تسـتخدم طوال المقال كحدٍ يعبر عما وراء - التعبير اللغوي بالنسبة لأي تعبيرٍ يخص موضوعاً لغوياً لنوعٍ منطقيٍ محدد- خاصةً أي تعبيرٍ من الدرجة الأولى تحدد دالته المنطقية الأولية (بالنسـبة لأي سـياقٍ بعينه، زمانٍ بعينه، مكانٍ بعينه، وعالمٍ ممكن، بموجـب تحديـدٍ بعينه لقيـم المتغـيرات) للخصائص الفردية، ومـا يلحق بها (أو مـا يملأ مكان

(1) Salmon, Nathan:**Are General Terms Rigid**?, P.118.

(2) May, Robert: **Op.Cit**, PP.2-3.

(٣) **دليل أكسفورد للفلسفة**: **مرجع سابق**، ص٣٤٩.

الحجـة) صيغة محمول الدرجة الأولى من الشـكل (المفتـوح أو المغلق). وعلى النقيض من ذلك يكـون الحد العام من النمط المنطقـي الذي يحتمل إمكانية التطبيق (بالنسـبة للعوامل المتغيرة Parameters الدلالية) على أي عددٍ من الأفراد»[١].

هـ- دور «الماصدق الطبيعي» في رفض التسمية والضرورة القطعية للحد الفردي

قدّم «**سـالمون**» اسـتراتيجية محـددة لتمييـز التحديـد القاطـع، طريقة أكثر تأثـيراً من اسـتراتيجيات «**سـوامس**» تنظر في تعريف مفهوم التحديد لكلٍ من الحـدود الفردية والعامة بالطريقة نفسها التي تطبق التعريف الموضوع لتحديد القاطع كما يكون دون تعديل، النوع- الطبيعـي حـدٌ عام، (واللون حدٌ عـام، الظاهراتية الطبيعية حدٌ عام، إلـخ) يحدد الشيء المراد تحديده بقطعية، في حين أن بعض الأنواع الأخرى للحدود العامة تُحدَّد فقط بشكلٍ غير قاطع، ولأجل هذه الاسـتراتيجية، يرى «**سـالمون**» أن الحـدود العامة يمكن أن تكون محددة بشـكلٍ قطعي، وبناءً على ذلك قام بطرح السؤال الآتي:

«ما موضوع....؟، هل يجب أن يكون الحد العام....؟، ماذا يقال عن التحديد Designation؟. وكانـت إجابته أن بعض الحدود العامة أو غيرها، تقوم بالتحديد «الكلي Universal» المناسـب، أي أنـه كـما تُحدِّد الحدود الفردية الأفراد، فإن الحدود العامة تحـدد الكليات، وهذا هو التحديد بعينه. والحدود العامة يمكن أن تُحدَّد بشكلٍ قاطع بالطريقة نفسها التي تُحدَّد بها الحدود الفردية. وبنـاءً على ذلك من وجهة نظره تعبر أسـماء الأعلام عـن الخصائص، كما تعبر الحدود العامة عن الكليات، ولكل نوعٍ من أنواع هذه الحدود حالاتٍ تحدده بشكلٍ قاطع[٢].

يكـون الحد العام قاطعاً عند «**سـوامس**» من خـلال التعريف، فـإذا كان الحد يعبر عن خاصيـةٍ ضرورية (كوجود النمر مثلاً) فإن هذه الخاصية تخـص الشيء الذي يتناوله موضوع التعريف، أي أنها تكون خاصيةً للموضوع، لأن الموضوع لا يفشـل في ضم هذه الخصائص(ما عـدا في حالـة عدم وجـوده)، وقد وصف «**سـوامس**» هذه الفرضيـة بـ«الماصـدق الطبيعي» للمحمولات التي تُعرِّف تسمية وضرورة قطعية الحد الفردي، والتي لا يبدأ بها «**سالمون**»[٣].

(1) Nathan Salmon:**Are General Terms Rigid**?,P.118.

(2) May, Robert: **Op.Cit**,PP.5-6.

(3) Salmon, Nathan: **Are General Terms Rigid**,P.118.

عـلى النقيـض من تسـمية «**كريبك**» الواضحة لهـا بالقاطع تظهر حدود اللـون التي غير قاطعـة، وهي من ضمن المشـكلات الواضحة للقضويات. والتعريف لا يشـترط أي ترشـيح واضـح لتحديدٍ واضـح للمحمول، مثل «يكون نمراً»، ربما يعتمد عـلى مفهوم التحديد المتعدد بواسـطة المحمول «المُشير» واحداً تلو الآخر في كلٍ من الأشياء بشكلٍ فردي التي يكون فيها المحمول فيها تطبيقاً دلالياً، بمعنى كل عناصر الماصدق الدلالي.

يُطبـق المحمول وفقاً للخصائص الأساسـية على أي شيءٍ «س» يكون له الخاصية نفسـها عند السـؤال عن أي عالمٍ توجد فيه «س»؟، في حين لايقوم المحمول بهذا الدور مع الخصائص العرضيـة. لكـن الخاصيـة الأساسـية للمحمـول تـكافيء تطبيق الأشـياء الأخـرى «ص» في ماصدقاتها بجانب «س»، وتقوم بذلك الدور كذلك بالنسبة للعوالم التي لا توجد فيها «س»، وهذا التفسير رغم ذلك لايلائم التعريف المقصود بالتحديد القاطع[1].

يجب التمييز بدقة بخصوص إسهام المحتوى القضوي الذي تقوم به الضمائر في الجمل عند «**سالمون**»

على النحو الآتي:

(١) يحيى يحب نفسه.

(٢) يحيى يحب زوجته.

فقد لاحظ أن علماء اللغة سـوف يلاحظون أن الضمـير في كلتا العبارتين - إما «الهاء» في الكلمة «نفسه»، أو الهاء في الكلمة «زوجته» فيما يتعلق بيحيى.

وفي بحثٍ قدمه «**سالمون**» عام ١٩٨٦ في هذا الصدد استشهد بـ «**ماكس. ج. كريسويل** M.J. Cresswell» (١٩٣٩- ...) باعتبـاره أحـد المُنظِّرين (بين كثيرٍ من) الذين زعموا أن العبارة رقم (١) تعبر عن القضية نفسـها، مثل «يحيى يحب يحيى». في سـياق تطرقة لنظرية «العناصر الإحاليـة Anaphor Theory م»[*] يظهـر الضمير في (١) أو (٢) ويكون ببسـاطة حداً فردياً،

(1) **Ibid**,P.119.

(*) يطلق على هذا اللفظ (الأنفرة)، (ومعناها تكرار اللفظة الواحدة في أوائل جملتين متعاقبتين)، انظر: **قاموس المورد مزدوج عربي - انجليزي، انجليزي- عربي**، تأليف: روحي البعلبكي، منير البعلبكي، المورد، دار العلم للملايين، مؤسسة ثقافية للتأليف والترجمة والنشر، ط٣، بيروت، لبنان، ١٩٩٨، لفظ Anaphora،=

ولذلك نأخذ المحتوى الدلالي نفسه كمُفسرٍ Antecedent يشير تكرارياً إلى «يحيى». وتعامل نظرية التكرار البسيط، أو تكرار اللفظ في الجملة (١) كتعبيرٍ عن القضية أن يحيى يحب يحيى، والجملة (٢) كتعبير عن القضية أن يحيى يحب زوجة يحيى، وتقدم هذه القضايا رمزياً على النحو الآتي:

‹ د («يحيى»)، د («يحيى»)، د («يحب») ›

‹ د («يحيى»)، د («زوجة»)، د («يحيى»)، د («يحب») ›.

حيث تشير «د» إلى دالة المحتوى الدلالي، إلى شخصٍ ممكن، لديه رغبةً معينة، أو متحمس إلى شيءٍ ما. ومن خلال هذا الشكل اتبع «**سالمون**» تقليد «**فريجه - رسل**» الذي يفترض أن المحتوى الدلالي للجملة ليس كذلك، مع الأخذ في الاعتبار صحة العبارة، على سبيل المثال، مجموعة العوالم الممكنة، تمثل بناءً أو كياناً مركباً عناصره (تقريباً) المحتويات الدلالية. وتتعلق بمركبات الجملة كوسيلة ميسرة، وبناءً على ذلك افترض «**سالمون**» أن يكون الحد «يحيى» حداً مِلياً(نسبةً إلى **جون ستيوارت مل**) يشير مباشرةً إلى «يحيى»، وبناءً على ذلك قام بتقديم القضايا السابقة رمزياً على النحو الآتي:

‹ يحيى، يحيى، علاقة الحب›

‹ يحيى، تصور زوجة، يحيى، يحب›.

هنا لا نجد شيئاً يمكن البرهنة عليه يعتمد على افتراض «**مل**» أن الاسم «يحيى» تساهم

= ص٤٦. في حين أنه يحمل اسم «العناصر الإحالية»، والذي يطلق على قسم من الألفاظ لا تملك دلالةً مستقلة، بل تعود على عنصر أو عناصر أخرى مذكورة في أجزاءٍ أخرى من الخطاب، فشرط وجودها هو النص: وهي تقوم على مبدأ التماثل بين ما سبق ذكره في مقام ما وبين ما هو مذكور بعد ذلك في مقام آخر، وهي لذلك تتميز بالإحالة على المدى البعيد. وهذه العناصر الإحالية مزدوجة الدور؛ فهي تشير وتعيّن المشار إليه في المقام الإشاري؛ في غير ذات صلة بما يخرج عن مقام ورودها، ويكتفي سامعها بها في تحليلها. وتعوّض المشار إليه فتحيل عليه وترتبط به، وفهمها رهين استحضار ذلك المشار إليه استحضار عهد أو إدراك حسي أو غيره. أما بعضها الآخر فيكتفي بوظيفة التعويض مثل الأسماء الموصولة؛ وهذه يزدوج دورها كذلك، ولكن من زواية أخرى؛ إذ تعوّض وتربط ربطاً تركيباً، وهي بحكم إبهامها تحتاج صلة تفسرها فالصلة ينبغي أن تكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول. انظر:عبير عبدالغفار حامد: **النظرية الإشارية في المعنى**، مجلة هرمس مركز اللغات والترجمة، جامعة القاهرة، المجلد ٣، العدد ٢، أبريل ٢٠١٤، ص٨.

إشـارته في قضايـا تحتوي على عبـاراتٍ يظهر فيها الاسـم، لكن رؤية «**سـالمون**» تتكامل مع أطروحة «**فريجه**» الذي يرى أن «يحيى» وصفاً، أو تصوراً مجرداً في الطبيعة[١].

هـذا الأمـر كان قد طرحه «**كواين**» من قبل، لكي نقول أن موضوعين يشـيران إلى علاقةٍ بعينها، على سـبيل المثال، الحب، الكراهية، البعد، فإن أحدهما يضع محمولاً ثنائياً مناسـباً (فعل متعـد Transitive Verb) بين أسـماء الموضوعات، مثل «القاهرة بعيدة عن بورسـعيد»، «يحيى يحب زوجته»، لكي نقول أن قضيتان تشـيران إلى علاقةٍ بعينها، سواء كانت لفظية، أو دلالية، نقوم بوضع محمولٍ مناسب بين أسماء القضايا، وليس بين القضايا ذاتها[٢].

لكن ما الذي يؤدي إلى غموض القضايا من وجهة نظر «**سالمون**»؟

و- أسباب غموض القضايا عند «سالمون»

السـؤال عن غموض القضايا هو بمعنىً آخر سؤال حول تفسير القضايا، أيكون من خلال مفهوماتها أم يكون خلال ماصدقتها؟

أضرب الغموض كثيرة لكنها يمكن أن ترد إلى ضربين: أ- غموضٌ يرجع إلى ألفاظ الحكم، ب- غموضٌ يرجع إلى طريقة تركيب الألفاظ التي يتضمنها الحكم[٣].

وللإجابـة عن السـؤال السـابق يجب الإشـارة إلى أن المنطـق القديم لم يميز بـين المفهوم والماصـدق. فتارةً يفسر الموضوع والمحمول في القضية على أسـاس المفهـوم، وتارةً أخرى على أسـاس الماصدق. وكانت نتيجة هذا أن حدث غموضٌ كبير في فهم القضايا وفي الأقيسـة، لأن التفسـير على أساس المفهوم غيره على أسـاس الماصدق. فمنعاً لهذا الغموض جاء المنطق الجديد فاتخذ طريقةً واحدةً للتفسير وهي التفسير على أساس الماصدق(*)[٤].

وقـد رأى «**رسـل**» فيـما يتعلَّق بالغموض الذي يرجـع إلى مجال اللغـة، أن هناك علاقة بين

---

(1) Salmon, Nathan: **Reflections on Reflexivity, Linguistic and Philosophy,** 15:53-63, Printed in The Netherlands, 1992, PP.53-54.

(2) Quine; W. V**: Mathematical Logic**, p.28.

(٣)نجيب الحصادي: **تقريظ المنطق**، جامعة قاريونس، بني غازي، ليبيا، ط١، ١٩٩٥، ص١٦٩.

(*) بناءً على هذا التفسير قام بعض المناطقة برفض قضايا الميتافيزيقا باعتبارها بلا مضمون أو خالية من المعنى.

(٤) عبدالرحمن بدوي: **مرجع سابق**، ص٣١٧.

التمثيل Representation والـشيء المُمثَّل؛ فالتمثيل يكون غامضاً (أو مبهماً) بناءً على ماتُحدده العلاقة، فعندما تكون علاقة نسـق الشيء المُمثَّل نسـقياً غير علاقة واحد ـ واحد One - One يكـون التمثيل غامضـاً؛ لأنها تقدم لغةً دقيقةً أو معنىً [يشـير إلى] علاقة واحد ـ واحد؛ أي لا يكون للكلمة الواحدة معنيان، ولاتكون لكلمتان المعنى نفسه[١].

بينما فسر كلٌ مـن «**كواين، مينونـج** Alexius Meinong (١٨٥٣-١٩٢٠)»[*]، «**رودريك تشيشـولم** Chisholm Roderick» (١٩١٦-١٩٩٩) القضايا حسب مفهوماتها - بخلاف الاتجاه السائد في المنطق الحديث- فتحليل الاتجاهات المفهومية عند «**كواين**» يسمح بالتفسير المجازي للمعتقـدات، والإجـراءات والرغبـات، والقضايا المفهوميـة تحمل معها القـرارات الوجودية الجدليـة؛ لكنهـا تختلف في مادية حدود الفاعل عنده عن «**مينونـج**»، الذي قام بتحليل القضايا التـي تأكـد صدقها، كما يختلف هذا التفسـير كذلك عن تفسـير «**تشيشـولم**» الـذي رأى أن القضاياالمفهومية قضايا تشـير إلى الحاضر بطبيعتها؛ أي أن القضايا المفهومية من خلال تحليلها لا تعبر عن الماضي، لأن بسـاطة الادعاء تتمثل في القضيـة الصادقة (التي يتألف معنى حدودها من دلالتها) ذات المعنى التام[٢].

ولمـا كان هنـاك غموضاً في المنطق الحديث لا يمكن إغفاله. فقد تمت دراسـة مشـكلات الإبهـام، الغموض، الالتباس، زمن الفعـل Tense، الجهة Modality، الوجـود الحقيقي Ontic، كليـاً أو جزئياً عـن طريق توضيح كيف يمكن إعـادة صياغة العبارات المشـكوك فيها أولاً - سـواءٌ في تطبيقـات اللغة الترتيبية التي تخـدم المصطلح الرمزي المقبول كـما يقول «**كواين**».

(1) Bertil. Rolf: **Russell's Theses On Vagueness**, Filosfika Institution, Lund Universitei, Lundagard, Lund, Sweden, 7 Dec, 1981, p.89.

(*) من المهم أن نلاحظ أن الادعاء الرئيسي وراء هذه الرؤية، هو الفرضية التجريبية حول الخطاب العادي على وجه الخصوص، أنه ادعاء حول معنى مصطلح «صادق True»، أو حول تصور «الصدق Truth»، فعندما يقول أنصار مذهب «**مينونج**» على سبيل المثال أن «العدد ٣ أولي»، يمكن أن يكون هذا القول صادقاً حتى لو لم يكن هناك شيءٌ من هذا القبيل، مثل «العدد ٣»، لأنهم يقدمون ادعاءً حول التصور العادي للصدق، ويقولون أن التصور يطبق في مواقف محددة: انظر: Balaguer, Mark, «**Fictionalism In The Philosophy of Mathematics**", The Stanford Encyclopedia of Philosophy, (Summer 2015 Edition).

(2) Sharpsteen. Noah: **A study of Analytic Metaphysics; Meinong, Quine, and William on Conceptual Simplicity,** Portland State University, published online: 26 July 2010, p.101.

أو توضيح كيف تخدم هذه اللغة الأغراض نفسها بطرقٍ أخرى، كالعامية الواضحة Limpid Vernacular في الحياة اليومية فضلاً عن العلم(١).

وقد أكد «**سالمون**» على أهمية إدراك «**كواين**» جيداً للفرق بين القراءات المفهومية والعلاقية للجملة التي تكون إما عبارةً وجودية، أو وصفاً غير محدد يظهر بعد فعل الاتجاه، على سبيل المثال عندما نقول:

«محمد يعتقد أن شخصاً ما جاسوس». فإنها تكون مجرد حالة خاصة من الحالات العامة للعصور الوسطى التي تظهر الفرق بين الموضوع Dere والمحمول Dedicto. وبالتالي تصبح نظرية «**رسل**» وهماً لغوياً، فالدلالة عند «**رسل**» تمثل وهماً لغوياً للمدلول من خلال الوصف كما يرى «**سالمون**»، ونتيجةً لذلك تكون كل الأشياء التي فكرنا فيها أفكاراً فقط بشكلٍ غير مباشر، وليس حتى عن طريق تمثيل أحد لأحد، وقد كان «**كابلان**» أكثر صرامةً في تناوله لحقيقة الشيء غير المباشرة التي قدمها «**رسل**»، وذلك من خلال معرفة ما تحدده المعاني عن طريق الوصف، إلا أنه لم يتدخل في تحليل «**رسل**»، ولا في صحة القضايا(٢).

أما «**كريبك**» فقد اقترح مثل «**دونلان** Keith Donnellan»(*) (١٩٣١-٢٠١٥) الوصف غير التام الذي يمكن استيعابه في العبارة التوضيحية المقابلة(«تلك المنضدة»)، ثم بعد ذلك برهن كلٌ من «**مايكل ديفيت** Michael Devitt(١٩٣٨- ٢٠٠٨)»، و«**هوارد فتشتين** Howard Wettstein»(**) (١٩٤٧- ...)» على صحة استيعاب الأوصاف غير التامة.

على الرغم من أن «**فتشتين**» لا يتفق في الرأي مع «**دونلان**» في أن الأوصاف لا تشير إلى الحدث الفردي عند مراعاة الاستخدام الإشاري للسياق المقصود عندما لا يلائم الوصف ذلك الفرد. فقد برهن أن المرء من الممكن أن يؤكد بالدليل أن اختلاف الأوصاف الإشارية يكون ذا مغزىً دلالياً دون التأكيد بالدليل على هذا الجانب الخلافي لوجهة نظر «**دونلان**»، حتى

(1) Hintikka; JAAKO: **Logic, Language - Games, and Information KANTIAN**,Themes in Philoso phy of Logic, Oxford, Clarendon Press, Oxford, 1973, p.83.

(2) Salmon, Nathan: **About Aboutness**, P.72.

(*) **كيث سدجويك دونلان** Kieth Sedgwick Donnellan (فيلسوف تحليلي ولد في واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكة في الخامس والعشرين من يونية عام ١٩٣١، وتوفي في العشرين من فبراير عام ٢٠١٥).

(**) **هوارد فتشتين**: أستاذ فلسفة اللغة وفلسفة العقل والدين، حاصل على درجة الماجيستير من جامعة يشيفا كوليج عام ١٩٦٥، وعلى درجة الدكتوراه من جامعة سيتي بنيويورك عام ١٩٧٦.

و إن كانت الإشـارة موضوعاً، فإنها دائماً ما تكون مسـؤولة عن الوصف عند «**فتشتين**»، و إذا كان الوصف غير المحدد بعد ذلك غير تام، فإنه يستخدم إشارياً القضية التي لا تعبر عن دمج المحتوى الوصفي للوصف(١).

وبنـاءً على وجهة نظر «**سـالمون**» التي تقول: «**إن عبارات الإشـارة ليـس لها معنى أبداً في أنفسـها**» نطرح سـؤالاً مفاده: أيمكن لعلاقة التطابق أن تصبح غامضـةً بناءً على ذلك؟ أو غير محددة دلالياً؟ إن الحجة الآتية التي يقدمها «**سـالمون**» تنص على أنه ليس من الممكن أن يكون الأمـر كذلك؛ حيـث يقول: «افترض أن هنـاك زوجان من الكيانـات «**س، ص**»... مثل ذلك تكون غامضة... إذا ما كان «**س، ص**» شـيئاً واحداً، أو هما الشيء نفسه تماماً، وبناءً على ذلك يكون الزوج ‹ **س، ص**› ليس قطعاً هو الزوج ‹ **س، س**› نفسه تماماً، بما أن هذا الزوج الأخير يبين بشكلٍ صادق محدد أن «**س**» تعبر عن شيءٍ واحدٍ، أو أنها الشيء نفسه في حد ذاته، و ينتج عـن ذلك ضرورة اختلاف كلٌ مـن «**س، ص**»، أما إذا كانا متطابقين فلن يكون هناك غموضٌ بناءً على ذلك(٢).

يـرى أصحـاب نزعـة إمكانية الرد أن المبرهنات تشـتق مـن الصيغ البديهيـة عن طريق البراهـين التي إذا رُدت بكاملها فإنها تنقلنـا سريعاً إلى حدودٍ غير عملية، وبناءً على ذلك تظهر إمكانيـة الرد النفعية التي تتألف من حفظ وحصر المبرهنات الخاصة بالاسـتدلال عن طريق مبرهنـة إثبـات التالي، بخلاف إمـكان الرد الإضافي الـذي نحصل عليه عادةً مـن خلال تعيين ماوراء المبرهنات Meta-theorems أو القواعد المشـتقة للاسـتدلال عن طريق مبرهنة إثبات التالي في الاستنباط الطبيعي(٣).

يمكن تعريف إمكانية الرد التصورية من خلال إجراء تعديلٍ بسيطٍ في التعريف، حيث يتـم تغيير الجهـات الميتافيزيقية إلى جهـاتٍ تصوريـة Conceptual Modalities (أو منطقية بشـكلٍ صحيح). يرى «**سالمون**» أن السبب وراء ذلك ربما أننا نفترض أن الضرورة التصورية تنطوي على ضرورةٍ ميتافيزيقية، ولكن ليس العكس. فما هو ضروري تصورياً يكون صادقاً في كل عالمٍ تصوريٍ ممكن يتضمن مثل هذه العوالم باعتبارها مستحيلة ميتافيزيقياً.

(1) Salmon, Nathan: **The Paragmatic Fallacy,** PP.84-85.

(2) Stalnaker, Robert:**Op.Cit**, p.349.

(3) Quine; W. V: **on Natural Deduction, Journal of Symbolic Logic**, Vol 15, Issue 2 - June -, 93 - 102, 1950, p. 93.

بعد ذلك يمكن رد خصائص النوع «ن» إلى خصائص النوع «نَ» بالنسبة لأي فئة «فَ»، ولخصائص نوع «نَ»، إذا كان من الممكن تصورياً (أو منطقياً) أن يكون هناك خصائص لشيءٍ ما «ن» موجودة بالضبط في «ف»، وأن هناك شيء آخر تكون خصائصه «نَ» موجودة بالضبط في «فَ»، تكون صفات هذا الشيء مثل صفات «ن» الموجودة في «ف» بالضبط.

الفكرة هنا أنه إما أن تكون هناك ضرورةً تصورية صادقة(صدقاً تحليلياً أو منطقياً) لأي شيءٍ «نَ» تكون خصائصه كذا وكذا، يتمتع بالضبط بخصائص الشيء «ن» كيت وكيت، أو أن يكون هذا الشيء غير مترابط Incoherent تصورياً (غير متسق Inconsistent منطقياً) بالنسبة لأي شيءٍ له صفات «نَ» كذا وكذا، ويكون له بالضبط صفات «ن» كيت وكيت[١].

تجدر الإشارة إلى أن المناطقة لا يهتمون إلا بالقليل جداً من أشكال الإشارات المعقدة المختلفة، وخاصة على المستوى الكمي، فعند الإشارة إلى شيءٍ مفرد. يُشار إليه بالسور الوجودي Existential quantifier بوصفه شيئاً موجوداً في العالم الفعلي، كأسماء الأشخاص. غير أن استعمال أسماء الأعلام لا يسير على خطٍ مستقيم عند المناطقة إذا لم تقل هذه الأسماء شيئاً عن عبارات الوصف. فعند الإشارة إلى مجموعةٍ تامة من الأشياء، نشير إليها بلفظ السور الكلي Universal quantifier فتصبح كل عبارة واجبة الصدق بالنسبة لكل فردٍ يحمل هذا الاسم من الأفراد. وهذان اللفظان الكميان(السور الوجودي، والسور الكلي) يُعينان المرء على تكوين دعاوى «تقريرات Assertions» حول الأشياء، وصياغة براهين منها تُنتج قيماً صادقةً أو كاذبة[٢].

تنص عبارات نظرية الإشارة الجديدة التي يؤيدها «**سالمون**» على أن الإشارة ليس لها معنىً أبداً في ذاتها، وإنما تكون القضية ذات معنىً عندما يظهر تعبيرها اللفظي فقط، وهو ما يعني أن المُشيرات أو المُعَّينات (المُشيرات «التي تشير إلى شيء») عبارات ليس لها محتوىً دلالياً على الإطلاق، على الرغم من أن الجمل التي تظهر بها هذه المُشيرات لها محتوىً يعبر عن قضيةٍ تُحدَّد جزئياً من خلال العبارة المُشيرة دون باقي الجمل الأخرى[٣]. الفكرة التي يقصدها

(1) Salmon, Nathan: **Trans-World Identification and Stipulation**,PP.212-213.

(٢) عبير عبدالغفار حامد: **مرجع سابق**، ص٥.

(3) Salmon, Nathan: **About Aboutness**, P.62.

«**سالمون**» أن هناك خصائص «نَ» يكون صدقها (المنطقي أو التحليلي) ضرورياً من الناحية التصورية؛ بمعنى أن يكون للشيء خصائص أو صفات «نَ» لها خصائص أو صفات «ن» كذا وكذا، كتلك الأشياء التي لها صفاتٍ مكافئة (منطقياً أو تحليلياً) لصفات «ن» كذا وكذا[١].

ومعنى الكلمة الواحدة يتغير حتى عند المتكلم الواحد تبعاً لاختلاف المقاصد والظروف ونبرة الكلام. وهذا ما يؤدي إلى تغير في الدلالة طبعاً[٢].

وطبقاً لرسل، القضيتان: «الأديب المصري الحاصل على جائزة نوبل»، و«الأديب المصري الوحيد الحاصل على جائزة نوبل» كلتاهما عن نجيب محفوظ، على الرغم من اختلاف الطريقة التي تعرض لهما، فالقضية الأولى تتكلم عن «نجيب محفوظ» من خلال صفةٍ تخص نجيب محفوظ نفسه، في حين أن القضية الثانية تعد تمثيلاً للمكون الأساسي لنجيب محفوظ (افترض هنا أن «نجيب محفوظ» على خلاف وجهات النظر اسماً حقيقياً بالمعنى المنطقي القاطع)، وستكون القضية الثانية طبقاً لنظرية الأوصاف التي قدمها «**رسل**» مجرد قضية تقول أن هناك شخصاً ما يجمع بين أمرين فريدين: كونه «الأديب الحاصل على جائزة نوبل» وكونه «مصرياً»، لا تشمل على نجيب محفوظ على الإطلاق، ولا على تمثيل مكونه الأساسي. عندما تكون «ق» قضية، و«س» إما فرداً أو قضيةً أخرى، فإنه يمكن وصف مفهوم حقيقة الشيء المباشرة عند «**رسل**» على النحو الآتي:

عندما تكون «ق» مباشرة عن «س» = تعريف «س» عنصراً element[*] حقيقياً لـ «ق». (المفهومات المحددة لحقيقة الأشياء المباشرة خاصة بالنسبة لرسل). يبدو أن المفهوم وثيق الصلة بالعنصر - يحجب- للأغراض الأولية الحالية - يكون مثل ذلك، إذا كان «س» عنصراً لـ «ق»، فإنه بناءً على ذلك تكون حقيقة Ipso-Facto «س» عنصراً أيضاً (حتى و إن كانت ليست حقيقةً للعنصر الحالي) لأي قضية تكون فيها «ق» عنصراً حقيقياً. بما أن

---

(1) Salmon, Nathan: **Trans-World Identification and Stipulation**,P.213.

(٢) عثمان أمين: **في الفكر واللغة**، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٦٧، ص٢٤.

(*) مصطلح عنصر element يستعمل للدلالة على أي عنصر يتوقف وروده أو استعماله على قواعد نسقية (أي تنتمي للنسق)، انظر:

روبرت دي بوجراند: **النص والخطاب والإجراء**، ترجمة: تمام حسان، عالم الكتب، ط١، القاهرة، ١٩٩٨، ص٧٣.

القضية التي تقول أن «نجيب محفوظ مصري» تتكلم مباشرة عن «نجيب محفوظ»، وكذلك القضايا المركبة التي ليست في حالة أن «نجيب محفوظ مصري»، ولهذا فإن القضية «إما أن يكون الثلج أبيض، أو نجيب محفوظ الأديب المصري الحاصل على جائزة نوبل» تكون أيضاً عن نجيب محفوظ بشكلٍ مباشر، على الرغم من أنها واسطة فقط، بما أن كلاً منهما تكون بشكلٍ مباشر حول القضية «نجيب محفوظ مصري»[١]. بخلاف «**كواين**» الذي نظر إلى الوصف باعتباره اسماً مركباً، أما «**رسل**» فقد اعتبره رمزاً مركباً لا يشير إلى الفرد مباشرة مثل»الأديب المصري الحائز على جائزة نوبل»، ورأى أن هذا الرمز المركب لايشير إلى الموضوع الحقيقى الموجود في الخارج، كما هو الحال بالنسبة لاسم العلم، ولقد أطلق «**رسل**» على الرمز المركب (الوصف) مصطلح «الرمز الناقص»، لأنه لا معنى له بمفرده، أو بمعزلٍ عن بقية ألفاظ القضية، لأن الوصف يكتسب معناه من خلال الحديث عن غيره من الرموز[٢].

وهذا الأمر ينطوي على صعوبة، وقد وجد «**كواين**» أن الطريق الأمثل لحل مثل هذه الصعوبة يكون بضرورة افتراض حذف فكرة الذاتية من منطق الجهة، وذلك من أجل صالح فكرة التطابق، وأنه يجب أن يكون التسوير في منطق الجهة محدداً بالطريقة التي يكون فيها مجال المتغيرات منصباً على الأفكار الفردية بدلاً من أن يكون منصباً على الأفراد الفعلية. ومع أن «**كواين**» ربما يكون قد رفض بشكلٍ أساسي هذه الفكرة الخاصة بالأفكار الفردية. إلا أنه مع ذلك، فيما يبدو، أنه كان يشعر بإجبار منطق الجهة على توظيفها للتغلب على الصعوبات المرتبطة بالتسوير[٣].

أما «**سالمون**» فيرى أنه طبقاً لرسل عندما نقول «الكاتب المصري الحائز على جائزة نوبل يشجع نادي الزمالك»، فإننا نقوم بصياغة عبارة «حول About» الكاتب المصري الحائز على جائزة نوبل، الذي هو الكاتب «نجيب محفوظ»، وبناءً على ذلك نقدم عبارة حول الكاتب «نجيب محفوظ» سواء إذا كنا نعرفه أو لا نعرفه، إننا نقدم القضية في صورة (حدودٍ فردية)

(1) Salmon, Nathan: **About Aboutness**,PP.59-60.

(٢) ماهر عبد القادر محمد: **نظريات المنطق الرياضي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٩، ص٢١٢.

(٣) إسماعيل عبدالعزيز: **نظرية الموجهات المنطقية (دراسة تحليلية في منطق الجهة)**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٢، ص١٢٧.

قضيـة «حـول» الكاتب «نجيب محفـوظ»، إلا أنها تكـون صيغةً مختلفـةً للعنصر من خلال عناصر القضية، والمفهوم «حول».

ماقـام به «**رسـل**» مـن وجهة نظر «**سـالمون**» جاء في ضـوء الجزء الداخـلي للإطار الذي قدمـه به «**جون اسـتيوارت مل**»، الذي اعتبر أسـماء الأعلام بمثابة تحديـداتٍ مباشرة، وجعل تصور الوصف المحدد كمحتواه الدلالي («معناه»)، لكنه ترك التصور ليتجه إلى إثبات المُشير للوصـف. وبمرور الوقت كان لرسـل نظريةً مختلفةً في الأوصاف المحـددة، تتحدد طبقاً للذي لا يشـير إليه الوصف «الأديب المصري الحاصل على جائزة نوبل» (يشـير إلى، يتوقف على) أي شيء، وفي الواقع هذا الوصف لم يكن له أي معنى بالنسبة لرسل عام ١٩٠٥، والذي أطلق عليه في علم المصطلحات الفنية Terminology الوصف فقط س: φ س]، وأسـماه «**رسـل**» وصفاً مُضلـلاً Misleading لأنه يشـير إلى الفردي الذي يكفي جملة الوصف المفتوحة بشـكلٍ وحيد (أو عبـارة الاسـم العـام) φ س»، إذا كان هناك مثل هذا الفردي، في حـين أنه بطريقةٍ أخرى لا يسـتخدم في الإشـارة إلى شيءٍ. والإشـارة من خلال الوصف المحدد عبارة عن علاقة دلالية زائفة. أو نوعٌ من المحاكاة Simulation للتحديد الأصلي بين الاسم الفعلي وحامله[1].

طبقاً لنظرية الأوصاف التي قدمها «**رسـل**» القضيتان: «الملك الوحيد لمصر سنة ١٩٥٠»، و«المؤلف الوحيد لميرامار» تتكلمان الآن عن «الملك فاروق»، و«نجيب محفوظ»، في حين أن القضيتـان: «جميع مؤلفي ميرامار مؤلف واحد»، «يوجد مؤلف وحيد لميرامار مصري» ليسـتا قضيتان غير مباشرتان الآن.

وعـلى الرغم من أن القضية السـالبة التي تقول: «لايوجد مؤلـف وحيد لميرامار مصري» تتكلم حالياً بطريقة غير مباشرة عن «نجيب محفوظ»، إلا أنه يمكن البرهنة مباشرة عن القضية الموجبـة «بعـض مؤلفـي ميرامار من بينهـم مؤلف وحيد مـصري» ننكر من خلالهـا إمكانية الحصـول عليهـا. القضية الأخيرة قضية موجبة تدور حالياً بشـكلٍ غـير مباشر حول «نجيب محفـوظ»، بالمثل القضية الشرطية المنفصلة التي تقـول «إما أن الثلج أبيض، أو أن بعض مؤلفي ميرامـار بينهم مؤلـف وحيد مصري»، على الرغم مـن أنها تتكلم الآن بشـكلٍ غير مباشر عن «نجيب محفوظ»، فإنها بطريقةٍ مباشرة تكون عن القضية التي تدور حوله بشكلٍ غير مباشر،

(1) Salmon, Nathan: **About Aboutness**,PP.60-61.

ومن ثم تدور القضية الشرطية المنفصلة بشكلٍ غير مباشر حول «نجيب محفوظ»، وهذا الأمر يقترح مفهوماً عاماً لما يدور حول حقيقة الشيء بطريقةٍ غير مباشرة[١].

يؤكد «**سالمون**» أنه عند استخدام دلالة الأوصاف المحددة نقوم بإكمال الوهم الذي بدأه «**رسل**»- مع الأسماء الأصلية (الأعلام المنطقية) نحوياً على قدم المساواة - وحينئذٍ يمكن اختزال دلالة الأوصاف من خلال معاني الأسماء - الزائفة (التي يمكن تمييزها تركيبياً عن الأسماء الأصلية). حيث إنه لا يمكننا أن نسمي (أو نشير إلى، أو نعين) هذه الأسماء، في حين يمكننا فعل كل ذلك مع الأسماء الأصلية. وقد كانت نتيجة ذلك توضيح وجود الخدع اللغوية، على الرغم من أنها بمعنىً ما تمثل وهماً لأدواتنا الخاصة، إلا أننا أنفسنا قد أخذناها من خلالها، من خلال الدلالة، أقمنا مظهراً زائفاً لا يمكن للفيلسوف وحده أن يغطيه أو يعرضه، إن تفكيرنا يكون «حول» الأشياء في العالم، لكن الفرق أننا نفكر فيها على نطاقٍ واسع بشكلٍ غير مباشر، في حين أننا نوضح التفكير الزائف حولها بشكلٍ مباشر[٢].

في القضيتين: (نجيب محفوظ) و(الأديب المصري الحاصل على جائزة نوبل) نتكلم بشكلٍ جدي عن الشخص نفسه عند أنصار مذهب الكينونة دون الإشارة إلى أن ما نتكلم عنه(بدلاً من وجود هذا الشيء) مذكور صراحةً Explicit، أو ضمناً Implicit، غامضاً Vague، أو دقيقاً Precise متفرد التصورات، أو يعرف الصفات أو السمات الأساسية، أو أي شيء آخر من الحيل التي تجعلنا قادرين على أن نميز شيئاً عن آخر. فكل شيءٍ عندهم له صفات أو سمات أساسية راسخة Vested في جميع الأوقات، وفي كل عالمٍ ممكن يوجد فيه[٣].

حتى في حالة وجود من نشير إليه بوضوح باسم «نجيب»، ونحدد من يكون «والد نجيب»، فإنه ربما لا توجد حقيقة تتكلم عن الحالة إذا ما كان «نجيب» أكثر نجاحاً من والده. ما توضحه حجة «**سالمون**» أن ذلك لا يمكن أن يحدث مع التطابق. فيما مضى كان من الواضح أن جميع معاني الحجة التي نبرهن عليها لا يوجد خلافٌ بشأنها.

التطابق يمثل مجموعة من الأزواج مثل ذلك ‹ ٥، د›، يكون «د» عضواً في «د». إذا كان

(1) **Ibid**,P.63.

(2) **Ibid**, PP.71-72.

(3) Salmon, Nathan: **Trans-World Identification and Stipulation**, Philosophical Studies, Printed in Netherlands, 84:203-223,Received in June 1996, PP.204-205.

هناك تساؤلاً فإنه سيكون بشأن وجود زوجاً بعينه من الأفراد في هذه المجموعة، سيكون السؤال عن أي زوجٍ نتكلم[١].

إن أنصار مذهب الكينونة يرون أن الشيء يكون شرعياً تماماً عندما يقدم عالماً يمكن مناقشته أو تصوره، فيتحدد العالم بكل وضوح من خلال حدود الحقائق المباشرة عن الأعيان الخاصة التي تسمى أفرادها بشكلٍ مباشر من خلال اسم يمكن اختياره. إن النسخة النهائية من مذهب الكينونة القاطعة للشيء - كما يسميه «**سالمون**»- تضم كينونة الأشياء بالمعنى السابق، بالإضافة إلى المعاني الأولية وثيقة الصلة التي تضاف إليها، والتي لا يمكن ردها إلى أي حقائق أكثر عمومية، مثل قولنا: «الفرد الذي يتمتع بصفات كذا وكذا». إن مذهب الكينونة النهائية للشيء يؤكد أنه أمرٌ شرعي أن نشترط الحقائق التي تتعلق بصفات الأعيان في العالم، والتي تتطابق مع هذه الأعيان عن طريق الاسم، أو بوضوحٍ أكثر بسبب مثل هذه الحقائق عن العالم التي تقدم لتشترط حقائق غير محددة، لا يمكن استدلالها منطقياً من حقائق لا تحدد الأعيان التي تتضمنها[٢].

إن هذا هو أدق معنى للوجودية التي نعرفها بأنها: «جملة المذاهب التي ترى أن موضوع الفلسفة هو تحليل الوجود العيني ووصفه، من ناحية أن هذا الوجود فعل حرية تتكون بأن تؤكد نفسها، وليس لها منشأ أو أساس سوى هذا التوكيد للذات»[٣].

و إذا كانت الوجودية في الفلسفة تعني أن للوجود فعل حرية تتكون بأن تؤكد نفسها، فإن النزعة الجوهرية تذهب خلاف ذلك، لذلك فإن السؤال الذي يطرحه «**سالمون**» هل نجح برهان النزعة الجوهرية لنظرية الإشارة عند» **كريبك**»؟ وهو يقصد هنا أنه ليس بديهياً.

أكد «**سالمون**» أنه لا يريد بدايةً أن يعلن تحديه الواضح لنظرية الإشارة الجديدة، و إنما يريد فقط أن تكون الحجج التي تؤيد ما قدمه « **كريبك**» وغيره مقنعةً بالنسبة له؛ أي أن تكون هذه الحجج مقنعةً بشكلٍ كبير إن لم يكن بشكلٍ نهائي، كما أنه لا يريد كذلك أن يعلن تحديه أيضاً لنزعة « **كريبك**» الجوهرية، لكنه يريد فقط أن تصبح هذه النزعة معقولة بالنسبة له، وأن تصبح نظرية الإشارة الجديدة نتيجةً لها، لذلك فإن السؤال الذي يطرحه هنا: أيمكن

(1) Stalnaker, Robert: **Op.Cit**, P.350.

(2) Salmon, Nathan: **Trans-World Identification and Stipulation,** P.205.

(٣) ريجيس جوليفييه: **مرجع سابق**، ص١٩.

للنزعة الجوهرية غير البديهية التي قدمها «**كريبك**» أن تشتق من نظرية الإشارة المباشرة؟ وأن تؤخذ جنباً إلى جنب مع المقدمات البديهية الفلسفية الواضحة والتي تخلو من الأهمية الجوهرية غير البديهية؟[١].

أكد «**سالمون**» أن ماوراء النظرية الدلالية Meta- Semanical Theory لفريجه، الدلالات الإشارية للغة يمكن ردها إلى دلالاتٍ لغوية مفهومية (بمعنى، دلالة معناها) بالإضافة إلى بعض الميتافيزيقات، في هذا الشأن يمكن رد الخصائص الإشارية للغة إلى خصائص معنى اللغة، بالإضافة إلى حالةٍ لغوية أخرى تضاف إلى ما تحدده الموضوعات من خلال معانيها، هذه الضرورة التصورية (كما يراها **سالمون**) تنطوي على ضرورةٍ ميتافيزيقية* وليس العكس (أي أن معاني اللغة تحتوي على ضرورة ميتافيزيقية، لكن ليس شرطاً أن تحتوي الضرورة الميتافيزيقية على معانٍ)، وهذا الأمر ينتج عنه أن إمكانية الرد تنطوي على تباعية موجهةٍ وليس العكس[٢].

أقر «**سالمون**» بأن هناك غموضاً يمكن ملاحظته في مفهوم التقرير (العبارة، الجملة، القضية، إلخ) له أهمية جوهرية غير بديهية، فعلى سبيل المثال، «أ» له أهمية جوهرية غير بديهية كلما كان تقرير «أ»، يؤخذ فقط مع المقدمات الإضافية التي تعد هي نفسها بديهية يمكن التحقق منها تجريبياً بشكلٍ بحت، أو غير ذلك من المسائل الفلسفية الواضحة(الجهة Modal) منطقياً تتضمن بعض العبارات من الشكل □(∃ **س**) [يوجد (س) ⊂ φ (س)]⌉، والتي تعبر عن التسوير الوجودي، والتي يعتبرها «**سالمون**» غير صادقة بديهياً (بمعنى، أنها إما صادقةً أو غير صادقة، ولكنها غير بديهية لذلك).

هذا التعريف لا ينجح بالطبع في إزالة الغموض بالكامل، لكنه دقيقٌ بدرجةٍ كافية للغرض الحالي الذي ينشده «**سالمون**» (أن تكون هذه الحجج مقنعة) لكي يكون مفهوماً، على سبيل المثال:

□(∃ **س**) [يوجد (س) ⊂ φ (س)]⌉عندما تكون □ φ (س) ⌉صادقة منطقياً، فإنها

(1) Salmon, Nathan: **How Not To Derive Essentialism from The Theory of Reference**, P.704.

*معنى هذا أن «**سالمون**» لا ينكر قضايا الميتافيزيقا حتى و إن نظر إلى القضايا من الجانب الماصدقي.

(2) Salmon, Nathan: **Trans-World Identification and Stipulation,** P.213.

لا تقـرر حقيقةً جوهرية غير بديهية. عادةً ما يطلق «**سـالمون**» على التقرير كلمة «ماهوي» أو «له أهمية جوهرية»، لأنه يقصد أن التقرير له أهمية جوهرية غير بديهية[١].

تمثل الدلالة الصورية القديمة مشـكلة حقيقية عند «**سـالمون**» تتمثل في أن السور «**س**» في الصيغة:

□ س ق ل ق ⌉ يمكن أن يلاحظ كمحمولٍ من الدرجة الثانية[*]، ولهذا يمكن أن يقول أحدٌ ما شـيئاً كمياً عن الفئـة «ل» «(أو عن دالتها المميزة)»، ويعبر السـور الكلي القياسي «∀» أو «كل شيء» عن تصورٍ كلي لـ «∀ ق ل ق» ومعناه أن فئة الدالة كلية. ويعبر السور الوجودي القياسي «∃» أو «شيءٌ ما» عن تصورٍ غير فارغ للوجود. والسـور «لا شيء» يعبر عن تصورٍ مكمل Complementary للوجود الفارغ، والأمر نفسـه يقال عن الأسـوار العددية كأسوارٍ كلية[٢].

ز- غموض الأشياء بسبب تغير الخصائص الجوهرية بمرور الوقت

أهم أسـباب الغموض يرجع إلى ثراء الدلالة أو المعنى الثانوي لبعض الكلمات. كل اسـم عادي أو كل صفة- مثل: نمر، أخلاقي، شركة، غبي - له مجموعة من الأشياء التي تنطبق عليه، وماصدقـات المصطلح «مجموعـة كل (الموز)» تشـكل ماصدق كلمة (المـوز)، مجموعة كل الأشـياء المربعة تشـكل ماصدقات لكلمة (مربع). تمثل شيئاً ما يقع ضمن ماصدقات الكلمة، لو كان (وفقط لو كان) يناسب بعض القواعد التي ترتبط بالكلمة[٣].

---

(1) Salmon, Nathan: **How Not To Derive Essentialism from The Theory of Reference**, PP.704 -705.

(*) قام «**كريبك**»، بدراسة الأنساق الرياضية السابقة، محاولاً إضافة بعض البديهيات من أجل الوصول إلى نتائج جديدة وأنساق منطقية جديدة

فقام بتحسيب ما بعد اللغة عن طريق تحويل القضايا في اللغة الأولى إلى قضايا حسابية، عن طريق ترقيم الرموز، بحيث يتحول البرهان بوصفه سلسلة مؤلفة من قضايا إلى سلسلة عددية، وبهذه الطريقة تتحول جميع التعريفات التركيبية إلى تعريفات حسابية. انظر:

محمد مصطفى حجازي، **مرجع سابق**، ص٢٢.

(2) Salmon, Nathan:**Wholes, Parts, and Numbers**,P.3.

(٣) تريسي بويل، جاري كمب: **مرجع سابق**، ص٧٠.

أكـد «**كريبـك**» أهمية الجوهر من خلال التحقـق التجريبي قائـلاً: «**درجة الحرارة هي الطاقـة الحركية العادية للجُزيء**»، **بالضرورة صادقة، حتى و إن كنا لا نعرفها بداهةً، فالعبارة تجريبيـة، لكنها ضرورية، إننا نقول الشيء نفسـه بكلماتٍ مختلفة، فالطاقـة الحركية العادية للجُزيء الموجود تمثل صفةً أساسـية لدرجات الحرارة، فقد اكتشـفنا جوهـر درجات الحرارة من خلال التحقق التجريبي**»، وقد كان لأفكاره هذه تأثيراً واسـع الانتشـار في فلسـفة اللغة، الميتافيزيقا، وفلسفة الرياضيات[١].

تتغـير الخصائـص الجوهرية بمرور الوقـت عند «**سـالمون**»، وهو ما يشـير إليه بغموض الإشارة، لنفترض مثلاً أن هناك تمثالاً مصنوعاً من قطعة طين، التمثال لم يكن موجوداً بالأمس، على الرغم من أن قطعة الطين التي صنع منها كانت موجودة، ومع هذا لا يمكن القول أن قطعة الطين هي التمثال، حتى و إن أصبحت اليوم كذلك، لأن الشـيئان لهما اليوم خصائص تاريخية مختلفـة: أحدهما لـه الخاصية التي كانت موجودة بالأمس أو التـي كان يملكها الثاني بالأمس، في حين أن الثاني ليس كذلك. لاحظ أن هذه الحجة المألوفة لا تتطلب أن نفكر في التمثال و في قطعة الطين بوصفهما أجزاء أو جوانب للأشـياء، إنهما فقط أجزاء لما هو موجودٌ اليوم، حتى و إن أكدنـا عـلى أن هذه الأجـزاء (تكون مشروحة بمعـنىً ما) كلاً من التمثـال وقطعة الطين مقدمين بالكامل هنا، وتسـتمر الحجة في توضيح أنهما يجـب أن يكونا (الآن) مختلفين[٢]. وهو مايشبه فكرة الانتشار الزمني عند «**كواين**»

تكون الإشـارة غامضة فيما يرى «**كواين**» في حالة الانتشـار الزمني للشيء المشـار إليه، حتى و إن افترضنا أن الشيء المشـار إليه يمثل حالة انتشـار زمني لا يُسـتهان بها، وبالتالي يصبح مجمـوع أشـياء وقتية؛ فإن الإشـارة لا تخبرنا أي مجموع الأشـياء الوقتية هـو المقصود، لا تخبرنا سـوى أن الشيء الوقتي موجود في المجموع، فالإشـارة إلى «أ» يمكن القول أنها تشير إلى عمليةٍ ذات امتدادٍ زمني، وليسـت مجرد إشـارة إلى الشيء الوقتي «أ» أي أنها تشـير إما إلى - نهر النيل، وفيـه نقطتان هما أوب، أو تشـير إلى أي عـددٍ آخر محدودٍ من المجموعـات الأقل طبيعية التي ينتمي إليها «أ». ولإزالة هذا الغموض تربط الكلمات اسم الإشارة بأن نقول: «هذا النهر»، أي باللجوء إلى تصورٍ سابق للنهر على أنه عملية استهلاك للوقت من نوعٍ واحدٍ متميز. أي صورة

(1) Putnam; Hilary: **Reason, Truth And History**, p.208.

(2) Stalnaker, Robert: **Op.Cit**, p.353.

متميـزة لمجموع الأشـياء الوقتية، فالإشـارة إلى «أ»، والقول «هذا النهـر» لا يترك أي غموضٍ حول الشيء المشـار إليه، إذا كانت كلمة «نهر» ذاتها معقولة من قبل، فتعبير «هذا نهرٌ» يعني المجموع النهري للأشياء الوقتية التي تحتوي على هذا الشيء الوقتي[١].

ربما يرجع سـبب الغموض لطبيعة الأسـوار نفسها. فالأسـوار هي كلماتٍ تخبرنا عن كم وكيف شيئاً ما، أو كيف تحدث الأشياء في الغالب. وليست كل الأسوار تحدد كمية محددة من الشيء، بل إنها تقدم مجرد استرشاد[٢].

المبدأ الذي افترضه «**سالمون**» من خلال الأمثلة المختلفة التي قدم لها أنه إذا كان الموضوع المـادي له أسـاسٌ في جزءٍ كبـيرٍ hunk محدد من المادة، فإنه لن يكون له أي أسـاسٍ آخر في أي مـادةٍ أخرى، (وهـو ما قد يُرَد عليه بغمـوض مفهوم الجزء الكبير للـمادة، والذي قد يؤدي إلى ظهـور بعض المشـكلات)، لكن في الفئة التي تشـمل حالات المبدأ ربما يكـون عرضه لشيءٍ، مثل البرهان Proof الذي يستخدم مبدأ ضرورة تطابق الأعيان Particulars، لنفترض أن «ب» اسماً (يدل على شيءٍ قاطع) للمنضدة، وأن «أ» اسماً لقطعةٍ خشبية من القطع الموجودة لدينا في الواقع، ولنفترض أن «ج» اسـماً لقطعةٍ أخرى من الخشـب، وبناءً على ذلك نفترض أن «ب» قد صنعـت مـن «أ»، كما في العالم الواقعي، وأن هناك منضـدةً أخرى «د» قد صنعت كذلك من «ج»، ولنفترض أنه ليس هناك أدنى علاقة بين «أ»، و«ج» تجعل إمكانية عمل منضدة من قطعةٍ خشبيةٍ أخرى تعتمد على إمكانية عمل منضدة من الشيء الآخر)[٣]. أما الشيء المشار إليه. فله التقدم المنطقي على الاسـم وبالأولى على الدلالة. ولقد كان اليونان قبل «**سـقراط** Socrates» **(٤٧٠-٣٩٩ ق.م)** «لا يميزون بين الاسـم والمسـمى، ويعتبرون أن العالم المحسوس هو ما نعبر عنه بالأصوات، ومن ثم كل اسـم يحدد ويعيّن شـيئاً ما، وكل صفة تقابـل موصوفاً، وعلى ذلك يكون ترتيب الألفاظ وترتيب الأشياء مع خصائصها أمراً واحداً»[٤].

لكن يتضح الآن أن «ب ≠ د» في الموقف السابق، كذلك حتى وإن كانت «د» قد صنعت من القطعة نفسـها، أو حتـى وإن لم تصنع المنضدة من «أ»، «د». فإنهـا لن تكون هي «ب».

(١) عبير عبدالغفار، **مرجع سابق**، ص ص ١٦-١٧.

(٢) تريسي بويل، جاري كمب: **مرجع سابق**، ص٧٦.

(3) Salmon, Nathan: **How Not to Derive Essentialism from The Theory of Reference**, P.705.

(٤) عبير عبدالغفار حامد: **مرجع سابق**، ص٢.

والحديث عن «البرهان» بشكلٍ دقيق يستخدم ضرورة وضوح عدم تطابق الأنماط Types نفسها للاعتبارات التي يمكن أن تستخدم في صياغة البراهين اللاحقة، والحجة Argument تنطبق في أي حدثٍ فقط، أما إذا كانت المنضدة «د» قد صنعت من القطعة الخشبية «ج»، فإنها لا تؤثر على إمكانية صناعة المنضدة «ب» من القطعة الخشبية «أ». والعكس بالعكس[١].

لكن تحديد الكيانات عن طريق القضايا يبدو أمراً جيداً خاصة عن الالتزام بالحس المشترك Common Sense الذي يرى أن القضايا ليست أسماءً على الإطلاق، ومع ذلك فإنها من الممكن أن تحتوي على أسماءٍ سواء مع الأفعال Verbs أو مع الأحوال Adverbs، وتبقى القضية ذات معنى من خلال بنيتها على نحوٍ متصل بمعاني الأسماء الجوهرية[٢].

يسمي «**سالمون**» النموذج العام غير الصحيح للاستدلال بمغالطة التداول، المغالطة العملية تجسد فكرة أن يكون لاستعمال التعبير الخاص غرضاً محدداً لمايقوله ocutionary(*)، وهذا الغرض يميز دالة التعبيرات الدلالية فيما يخص سياق المتكلمين، والغرض الذي حققه استخدام التعبير، يشير غالباً إلى دالة التعبيرات الدلالية غير الثابتة، لذلك يكون على المرء المضي بحذر خاصةً عند استدلال الصفات الدلالية من أفعال الكلام كتقرير كذا وكذا، أو عمل إشارة لكذا وكذا[٣].

فنَّد «**سالمون**» مغالطة التداولات في مقالٍ انتهى فيه بادعاء الأهمية السيمانطقية لتمييز «**كيث دونلان**» للوصف الإشاري Referential Attributive، خاصةً تلك التي تتعلق بالأوصاف المحددة، بمعنى الأوصاف المحددة غير الملائمة في مناسبة استعمالٍ معين، مثل «منضدة»، وكان غرضه الواضح تركيز الضوء على المغالطات التي تظهر بسبب الاستدلال، والتي تقود بعض علماء اللغة إلى نتائجٍ خاطئة[٤].

قدَّم «**دونلان**» حالةً ضرورية يمكن للمتكلم أن يستخدم فيها عبارة للإشارة إلى

(1) Salmon, Nathan: **How Not to Derive Essentialism from The Theory of Reference**, P.705.

(2) Quine; W. V: **Mathematical Logic**, p.32.

(*) ocutionary، معنى هذه الكلمة «مايقال، أو ماقيل»، وقد استخدمه الفيلسوف جون أوستين Austin J. (١٩١١-١٩٦٠) للتعبير عن أفعال الكلام.

(3) Salmon, Nathan: **The Paragmatic Fallacy,** Philosophical Studies, 63:83-97,Printed in The Netherlands, Received in 4December, 1990,P.83.

(4) **Ibid**,P. 91.

شـخصٍ أو شيءٍ آخر مخالف تماماً لموضوع القضية، واستخدم للدليل على ذلك العبارة «قاتل السادات» التي قد تتسع لعدة أشخاصٍ، لكن «**كريبك**» برهن على هذه التداولات الظاهراتية Pragmatic Phenomenon[١]. (فـرَّق «**إدموند هسرل** E. Husserl» (١٨٥٩- ١٩٣٩) بين مفهومـي الإشـارة والعلامة، قائلاً إن لمفهوم الإشـارة ماصدقاً أكبر مـن ماصدق العلامة أو الأمـارة)[٢]. على سـبيل المثال العبارة «قاتل السـادات» تشـير «دلالياً» عنـد «**كريبك**» إلى القاتل الفعلي للسـادات، أما بالنسبة لأصحاب المذهب الظاهراتي فإن القضية التي تنشأ عن الوصـف الخاطيء، أو المعلومات الخاطئة لإشـارة المتكلمين، فإنها سـوف تبنى بغض النظر عن الدلالة الإشـارية للكلمات (وفي الواقع حتى و إن كانت نظرية «**رسل**» صحيحة، وأن مثـل هذه العبارات ليسـت وحدات دلالية على الإطلاق، فبناءً عـلى ذلك لا يكون لها دلالة إشارية)[٣].

الإشارة هي الدرجة الأولى من درجات التحليل التداولي «البرجماتي»، وهي تعني باستجلاء مدى ظهور المخاطب والسياق الزماني والمكاني في الخطاب، بتتبع العناصر الإشارية المتمثلة في الضمائر وظروف الزمان والمكان، وما تُحيل عليه في السـياق الذي وردت فيه، وهى العلامات اللغوية التي لا يتحدد مرجعها إلا في سـياق الخطاب الذي وردت فيه، لأنها خالية من أي معنى في ذاتها لذلك سـميت مُبهمات أو متحولات، ورغـم أن كل الكلمات فى اللغة تحيل على مدلول معين، إلا أن الإشاريات تتواجد في المعجم الذهني للمتكلمين باللغة دون ارتباطها بمدلولٍ معين، وبالرغم من ارتباطها بالمرجع الذي تُحيل عليه فى الخطاب المتلفَّظ به، إلا أن هذا المرجع يتصف بعدم الثبات، لأنه يتغير تبعاً للسياق الذي ترد فيه الإشاريات. وتكمن أهمية الإشاريات في أنها تدرس كيفية استعمال الإحالة[٤].

والحقيقـة أن هذا الأمر يرجـع إلى «**لويس**» الذي كان يبحث عـن العلاقة الموجودة بين العـوالم الممكنة والعوالم الواقعية على صعيد الإحالة والإشـارية. بمعـنى أنه كان يبحث عن الإحالات الإشـارية للنصـوص والملفوظـات التخييلية، بعوالمهـا الممكنة في علاقتهـا بالواقع

(1) **Ibid,** P.84.

(٢) عبير عبدالغفار حامد، **مرجع سابق**، ص١٠.

(3) Salmon, Nathan: **The Paragmatic Fallacy,** P.84.

(٤) عبير عبدالغفار حامد: **مرجع سابق**، ص٤.

المادي. ومن ثم، فقد تمثل المقاربة المنطقية في دراسة الجهات. و يعني هذا أنه في تحليل العوالم الممكنة كان ينطلق من مقاربةٍ دلاليةٍ منطقية[١].

اعترض «**كريبك**» على وجهة نظر الظاهراتية في بناء القضية بغض النظر عن الدلالة الإشارية للكلمات، واعتبرها أوصافاً غير محددة، واعترض «**دونلان**» كذلك على فكرة إمكانية تعويض السياق عن المحتوى الوصفي الضمني «الأوصاف غير الكاملة Incomplete» التي تبرهن على أن القضايا قد تبدو معقولة عند مراعاة الاستعمالات الوصفية، وتبدو أقل معقولية عندما تراعي الأوصاف التي تلاءم عدداً كبيراً من الأفراد، تستخدم مثل هذه الأوصاف غير الكاملة دلالياً على نحوٍ مألوف[٢]. وهي تشبه إلى حدٍ ما ما أشار إليه «**كواين**» بالإبهام الإشاري Referential Opacity. فعادةً ما يقال أن حداً ما مبهم إشارياً إذا ما كان هناك حالات يصعب فيها تحديد ما يدل عليه هذا الحد، أي أن الإبهام الإشاري لا يمكن أن يوجد إلا في حالة الرموز التي تستخدم لكي تدل على أشياء. فمثلاً اللفظ «تسعة» يدل في استخدامه المعتاد على العدد الذي يكون أكبر من الثمانية وأصغر من العشرة. ولكن أحياناً ما يستخدم هذا اللفظ بطريقةٍ تؤدي إلى أن يكون مبهماً إشارياً بحيث لا يمكن استخدامه بالمعنى السابق[٣].

وهو ما أكده بقوله «إن معنى القضايا لا يتألف من إيجادها اسماً لشيءٍ يسلم بأن «اللزوم» يكون مكانه بين أسماء القضية وليس بين القضايا»[٤].

أما «**سالمون**» فيستخدم حد نزعة إمكانية الرد Reductionism لمعارضة النظرية التي تقول أن أي من مثل هذه الحقائق عن العالم (ع) مثل الفرد الذي يتمتع بصفات كذا وكذا، يكون أو لا يكون (أ)، إذا كانت مجرد حقائق موجودة يمكن ردها إلى مثل هذه الحقائق الكيفية، مثل الفرد الذي يتمتع بصفات كذا وكذا في عالم (ع) يكون صاحب صفات كذا وكذا في عالم (ع′) (عندما تكون الصفات كذا وكذا متشابهة، أو متعلقة بشكلٍ محكم بالصفات كذا وكذا)[٥].

---

(١) جميل حمداوي: **مرجع سابق**، ص٩٠.

(2) Salmon, Nathan: **The Paragmatic Fallacy,** P.84.

(٣) سهام النويهي: **مدخل إلى منطق الجهة**، أولاد عثمان للكمبيوتر وطباعة الأوفست، ميدان حلمية الزيتون، القاهرة، ١٩٩٤، ص١٣١.

(4) Quine; W. V**: Mathematical Logic**, p.32.

(5) Salmon, Nathan: **Trans-World Identification and Stipulation,** PP.205-206.

بدأ «**سالمون**» حجته بافتراض وجود منضدة بديهية «ب» في العالم الواقعي مشيدة من قطعةٍ خشبية «أ»، وأن هناك قطعةً خشبية أخرى «جـ» تختلف عن القطعة «أ»، نظرياً على الرغم من أنه لا يوجد سبب لتقييد افتراضاتنا الداخلية للمنضدة الفعلية والقطع الخشبية الفعلية، إلا أنه في الواقع تكون حجة «**كريبك**» ناجحة. فالمرء يمكن أن يحصل على النتيجة الأقوى عندما يبدأ ببساطة بالعالم البديهي الممكن «ع١»، ولنفترض أن «أ» مادة أصلية مركبة في «ع١»، وأن «جـ» أي قطعة خشبية أخرى تختلف عن هذه المادة، وبناءً على ذلك نسمح لأن تكون «أ» قطعةً خشبية في «ع١» في حين أن «جـ» تكون على سبيل المثال جزءًا من الماء المتجمد في شكل ثلج، يجب أن نفترض أن «أ» و«جـ» قطع خشبية مختلفة المادة، لكنها ربما تكون أو لا تكون قطعاً من نوع المادة نفسه(١).

اقترح «**سالمون**» أن يكون الوصف المحدد للدرجة الأولى □ن ب] حداً فردياً - يتجاهل احتمال منافسته لبرتراند **رسل**، و«**ريتشارد مونتاجيو** Richard Montague» (١٩٣٠-١٩٧١) أن الدرجة الأولى تقيد السور بشكلٍ فردي يكافيء □فردي ن ب]. وقد عبر عن ذلك رمزياً بالماصدق الميتافيزيقي للخاصية «أ» (في العالم الممكن ع في الزمن ز) = تعريف فئة الموضوعات الممكنة التي تخص «أ (في ع في الزمن ز)» الماصدق الدلالي للمحمول٢ (بالنسبة لعوالمهم المتغيرة) لا. المفهوم الميتافيزيقي للخاصية «أ= تعريف الدالة التي تحدد أي عالم ممكن ع، و(زمن) «ز»، الماصدق الميتافيزيقي أ ب في ع (في ز). المفهوم الدلالي للمحمول٢= تعريف المفهوم الميتافيزيقي للخاصية الدلالية التي يعبر عنها ب٢. لا شيء خاص عن محمولات النوع الطبيعي، محمولات الألوان، إلخ تطابق تحديد هذه الأشياء عن بقية الأشياء الأخرى. ولهذا فإن كتاب «**التسمية والضرورة**» لكريبك يتركنا أمام السؤال: كيف يصبح الحد العام محدد تحديداً قاطعاً؟(٢).

ناقش «**كريبك**» في كتابه (التسمية والضرورة) تمييزاً هاماً يكمن بين نوعين مختلفين للنظرية الوصفية: أ- النوع الأول يكون فيه الوصف مرادفاً للاسم (أي له معنىً)، ب- النوع الثاني يكون فيه الوصف غير مرادف للاسم، ولكنه يحدد إشارته. فقد أوضح أنه في حالة الأسماء نجد أن الشخص يمكن أن يضع هذا التمييز، لنفترض أن الإشارة

(1) Salmon, Nathan: **How Not to Derive Essentialism from The Theory of Reference**, P.706.
(2) Salmon, Nathan:**Are General Terms Rigid?,Linguistics and Philosophy**, P.118.

إلى الاسم تقدم من خلال وصف أو مجموعة أوصاف، فإذا كان الا سم يعني الوصف نفسه أو عنقود الأوصاف نفسه، فإنه لن يكون مشيراً قاطعاً. ولن يشير إذن بالضرورة إلى الموضوع نفسه في كل العوالم الممكنة، لأن هناك بالطبع أشياءً أخرى ربما يكون لها خصائص معينة في عوالمٍ ممكنةٍ أخرى ما لم نستخدم خصائص جوهرية في وصفنا[١].

الحجة السابقة لسالمون غير واضحة، ذلك أن الجمل لا يمكن إلا أن تكون غامضة، لأنه إذا كان هناك لا تحديد دلالي في اللغة، فبناءً على ذلك يكون حينئذٍ من الممكن أن تؤسس جملاً متطابقة غامضة، هناك على الأقل نوعين مختلفين من الحالات، الأول: لاحظ الجملة «الصديق المقرب لمحمد هو هاني»، افترض أن العلاقة «الصديق المقرب ل» علاقة غامضة، وبناءً على ذلك يكون من غير المحدد دلالياً إذا ما كان هذا الصديق الذي تتوقف عليه هذه العلاقة بالنسبة لمحمد هو هاني، أو أشرف، وحينئذٍ سيكون الوصف المحدد «الصديق المقرب لمحمد» حداً فردياً غير محدد دلالياً، والصديق المقرب إلى محمد إما أن يكون هاني أو أشرف، لكن ليس هناك حقيقة مادية حول أحد الاثنين، أو أي الاثنين يكون هذا الشخص، ربما يميل المرء للاعتقاد أن حجة «**سالمون**» توضح أن هذا النوع من عدم التحديد غير ممكن. وأنصار هذه الحجة يبرهنون عليها على النحو الآتي: من المحتم صدقاً أن هاني هو هاني، ولهذا فإنه إذا لم يكن من غير المحدد صدقاً أن هاني هو الصديق المقرب لمحمد، حينئذٍ يكون الزوج ‹ هاني، هاني› هو قطعاً ليس الزوج نفسه ‹ هاني، الصديق المقرب لمحمد›، لكن إذا كانت هذه الأزواج مختلفة قطعاً، حينئذٍ يكون قطعاً ليس الصديق المقرب لمحمد، والمغالطة في هذه الحجة تكون في الانتقال من جملةٍ علاقيةٍ محددة في المقدمة إلى أخرى غير محددة في النتيجة، أن هناك زوجاً محدداً من الأشخاص مثل ذلك يكون من غير المحدد إذا ما كانت العلاقة تتوقف على الزوجين نفسهما، لكن بالطبع إذا كان غير محدد إذا ما كان هاني هو الصديق المقرب لمحمد، حينئذٍ، يكون من غير المحدد أي زوجٍ من الأشخاص يشار إليه من خلال التعبير ‹ هاني، الصديق المقرب لمحمد›[٢].

وهذه الحجة بالفعل رغم أنها عميقة، إلا أن المرء ربما يضل بشأن ماتظهره عن التطابق عبر الزمان وعبر العوالم

(١) محمد مصطفى حجازي، **مرجع سابق**، ص١٤٣.

(2) Stalnaker, Robert: **Op.Cit**, PP.349-350.

الممكنة، كما أنها تسمح بالبحث عن نتائجها التي يكون من ضمنها أنواع الدلالة غير المحددة التي تستبعدها الحجة، وأنواع الدلالات الأخرى(١).

وفكرة أن العوالم الممكنة «منصوصٌ عليها» عند «كريبك»، أساء فهمها عدداً من الفلاسفة كما يرى «**سالمون**»، فقد اعتبروها أطروحةً تدور حول حالةٍ أنطولوجية Ontological(*) و/ أو حالة معرفية لعوالم ممكنة، تسأل كيف جاءت هذه الأشياء إلى الوجود؟ وكيف جئنا نحن لنعرف عنها شيئاً؟. لقد نظروا إلى «**كريبك**» بوصفه أحد أنصار المذهب التصوري الموجه Modal Conceptualist، وأنه قد اعتقد أن العوالم الممكنة بطريقةٍ ما قد أنشأت مع الخصائص التي حددناها لها (يناظر هذا الموقف في نواحٍ معينة المذهب البنائي Constructivism للكيانات الرياضية). لقد اعتقد القراء أن «**كريبك**» يعتبر أن الإنسان هو المتحكم في الشكل الميتافيزيقي، بمعنى أن الأمر متروكٌ له كلياً حتى يقرر عن طريق «الشرط» ماهو ممكن وماهو غير ممكن ميتافيزيقياً. هذه هي التفسيرات الخاطئة. لقد لاحظ «**كريبك**» أن «العوالم الممكنة ليست مكتشفة و إنما مشروطة»، إنها ببساطة تمثل مصادقته على مذهب «الكينونة» أو الخصائص الجوهرية عند «**ديفيد كابلان**». كينونة الفرد «س» هي صفة لوجودٍ متطابق مع «س»، بمعنى خاصية الوجود الجوهرية المجردة. والحد «كينونة» أو «خصائص جوهرية» استخدم على حد قول «**سالمون**» عند «**كريبك**» كأنه مغتصباً للعديد من المذاهب عن العوالم الممكنة والخصائص الجوهرية للأفراد، وهذه النظرية شجعها التعريف الرسمي لكابلان: فقد تساءل: كيف يمكننا أن نسأل بجدية إذا ما كان الفرد الممكن الموجود في عالمٍ ممكن يمكن أن يوجد أيضاً في عالمٍ آخر دون أن نأخذ في الاعتبار الخصائص وسلوك الأفراد الموجودة في العالم الواحد، والتي يمكن أن تقارن بخصائص وسلوك الأفراد الموجودة في عالم آخر.... [ال] مذهب الذي يعتبر أنه من الممكن تحديد معنى السؤال - دون الإشارة إلى الخصائص المشتركة والسلوك - إذا ما كان هذا هو الفرد نفسه في عالمٍ آخر ممكن، يمكن أن تصل إليه الأفراد في الفضاء المنطقي (بمعنى، تصل إليه من خلال العوالم الممكنة) في الكثير من الطرق نلاحظ عادةً وجود متسعاً من الزمان والمكان الطبيعي، ولهذا فإن «ماهية الشيء» المشتركة ربما تكمن

(1) **Ibid**, p.349.

*أنطولوجي Ontological: يعني أن صدق القضايا - يتعلق بشكلٍ أو بآخر - بواقع الوجود ولا يتعلق بمعتقدات البشر بخصوص ذلك الواقع. انظر: نجيب الحصادي: **تقريظ المنطق**، ص٣٥.

وراء التباين الأقصى، أو ربما يكمن جوهر الشيء المحدد وراء التشابه الكبير الذي يسميه «**سالمون**» مذهب «الكينونة، أو الخصائص الجوهرية للفرد»(١).

نتج عن ذلك تقسيم الجهة عند «**كريبك**» طبقاً للعوالم الممكنةعلى أساس هذه النظرية. فقام أولاً بتفسير جهة الممكن بأنه ما يكون صادقاً إما في العالم الفعلي، أو في بعض العوالم التي يمكن الحصول فيها عليه. وقام ثانياً بتفسير جهة الضرورة بقوله: إن الضروري هو ما يكون صادقاً في العالم الفعلي، وفي كل العوالم التي يمكن فيها الحصول عليه. أو بشكلٍ أكثر تجريداً ما يكون صادقاً في كل العوالم(٢).

وبناءً على ذلك تكون الحجة بالنسبة لسالمون غير نهائية أو غير حاسمة، إنه يؤكد الحجة، ويريد أن يؤسس حقيقةً نزعته الجوهرية، وهو يقصد بذلك أن الحجة قد أخذت كما لو أنها قد قامت بمثل ذلك فقط، وربما يكون أحد الأسباب التي دعته إلى ذلك أنه يرفض تسمية الحُجة بالبرهان، لأننا إذا أردنا الحديث بدقة فسنقول أن الحجة تكون اشتقاقاً من افتراضات محددة أخذت كمقدمات منطقية، أما البرهان فليس كذلك، البرهان يكون اشتقاقاً من بديهيات Axioms وربما من مبرهنات Theorems وليس من مقدماتٍ منطقية Premises(٣).

إن حجة «**كريبك**» عامة تماماً، تشبه الاعتبارات التي يمكن أن تظهر مع الموضوعات الأخرى بدلاً من المناضد: القطع الأثرية الأخرى، على سبيل المثال «الحوائط، الكباري، انعدام الحركة الطبيعية، موضوعات كالجبال والصخور، حتى الكائنات الحية الطبيعية كالناس، فالحجة تبدو تطبيقاً عملياً لأي نمط من الموضوعات التي ربما تطلق على التركيب والأصل الطبيعي بدلاً من الكلام عن المادة الأصلية التي صنعت منها المنضدة، ربما نتكلم عن الأمشاج الأصلية التي نشأ منها شخص معين، وهكذا بهذه الطريقة، فإذا كانت حجة «**كريبك**» ناجحة، فإن متغيراتها ربما تستخدم لتأسيس العديد من الأطروحات التي تتعلق بإشكالية النزعة الجوهرية القوية التي تتعلق بالنشأة وتركيب متغيرات كل من الموضوعات الحية وغير الحية(٤).

---

(1) Salmon, Nathan: **Trans-World Identification and Stipulation,** P.204.

(٢) إسماعيل عبدالعزيز، **مرجع سابق**، ص١٤١.

(3) Salmon, Nathan: **How Not to Derive Essentialism from The Theory of Reference**, P.705.

(4) **Ibid**,p.706.

الخاتمة

أكد «**سالمون**» على نجاح «**كريبك**» عندما حاول اشتقاق نظرية الخصائص الجوهرية من نظرية الإشارة، فقدم لمعنى الشيء من خلال الإشارة إليه، ومن خلال الشيء نفسه، لهذا السبب كان عليه أن يعرض لمذهب الخصائص الجوهرية وكينونة الشيء أولاً، ثم نظرية المعنى عند «**فريجه**» وما تتعلق به، ونظرية الأوصاف لرسل التي كانت رد فعل لتجنب المفارقات لإبراز حقيقة الشيء المشار إليه، أيد «**سالمون**» في سبيل منهجه هذا وجهة نظر أنصار مذهب الكينونة، وقام بإبراز الفارق بينها وبين نزعة إمكانية الرد، وذلك بتحليل فكر «**كريبك**» الذي قدمه في نظرية الإشارة الجديدة، لكنه تحفظ بشأن التحديد القاطع الذي قدمه «**كريبك**» في نظريته، فقام بالتوفيق بين مذهب الخصائص الجوهرية ووجهة نظر «**كريبك**»، ورأى أن ما يعد قاطعاً هو جوهر الأشياء والتي تعني تعنى خصائها التي لا تتغير من عالمٍ فعلي إلى آخر ممكن أو افتراضي، حتى أن المطابقة أو المشابهة لا تعني تطابق الجوهر، لأن لكل شيءٍ خصائصه كالبصمة الوراثية التي لا تتشابه من شخصٍ لآخر.

استنتج «**سالمون**» من ذلك أن مبدأ القطعية الذي قال به «**كريبك**» كان يجب أن يطبق على جميع الحدود الفردية والعامة على حدٍ سواء، أي أن يطبق على الأسماء العامة وأسماء الأعلام. وهو ماعرضه للنقد سواء من رافضي نظرية الإشارة كروبرت ماي، أو من رافضي مبدأ قطعية الحدود الفردية والعامة كسوامس.

انتقد «**سوامس**» وجهة نظر «**سالمون**» السابقة، مؤكداً عدم قطعية الكليات، لأنها لا تصح من الناحية التطبيقية بناءً على افتراض «**سالمون**»، والسبب في ذلك يرجع إلى مبدأ الترابط الذي يربط بين الحدود الفردية والعامة.

تكلم «**سالمون**» بشكلٍ مختلف عن الغموض طبقاً لاتساع المعنى الدلالي وللأوصاف الإشارية الخفية التي قال بها «**دونلان**»، كما قام بربط المنطق بالميتافيزيقا، وأكد أن الضرورة التصورية تنطوي على ضرورةٍ ميتافيزيقية، وليس العكس، أي أن الميتافيزيقا مستقلة، ولا يشترط أن تنطوي على ضرورةٍ تصورية، وبذلك نجد أن النزعة الجوهرية قد شكلت فكر «**سالمون**» المنطقي والميتافيزيقي، والتي استعان فيها كثيراً بنظريات العلم الحديث،

وهو مانجده واضحاً في تفسيره لمركب الماء «H_2o» وكلمة الأمشاج، أي أنه يقبل الميتافيزيقا على أساسٍ منطقي وعلمي في المقام الأول.

قال بتغير الجوهر عبر الزمان، مع أن الجوهر يعرف بالثبات، لكنه رأى أن هذا الثبات مجرد ثبات تعريفي فقط تقتضيه ضرورة المشير القاطع والإشارة.

رأى «**سالمون**» أن غموض الأشياء يرجع إلى تغير جوهرها بمرور الوقت، وبذلك لا يتعامل مع فكرة الجوهر الثابت، وكأن الجوهر عنده عرضاً من الأعراض يطرأ عليه التغيير والتبديل.

اتفق مع «**رسل**» في نظرية الأوصاف بصياغة قضايا حول القضايا، ورأى أن هذه الفكرة تمتد إلى «**جون استيوات مل**».

لم يوافق «**سالمون**» **كريبك** على طول الخط، فقد تحفظ بشأن نظرية الإشارة الجديدة، لكنه لم يعارضها معارضة تامة، لكنه رأى أن حجج هذه النظرية غير مقنعة.

أرجع «سالمون» الغموض إلى طبيعة الأسوار، لأن الأسوار كلمات تخبرنا عن كم وكيف شيئاً ما، لكنها استرشادية وليست محددة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

(1) Salmon, Nathan: **About Aboutness**, University of California, Santa Barbara, EUJAP, Vol.3, No.2, 2007, Original Scientific Paper, UDK: 165.2, 2007.

(2) Salmon, Nathan: **Are General Terms Rigid**?, Linguistics and Philosophy, (2005), 28:117-134, Springer, 2005, in Princeton Workshop on Semantics in May 2003.

(3) Salmon, Nathan: **How Not to Derive Essentialism from The Theory of Reference**, The Journal of Philosophy, Vol 76, Issue 12 (Dec.1979) 703-725.

(4) Salmon, Nathan: **Reflections on Reflexivity**, Linguistics and Philosophy 15:53-63, Printed in Netherlands,1992.

(5) Salmon, Nathan: **The Paragmatic Fallacy, Philosophical** Studies, 63:83-97, Printed in The Netherlands, Received in 4December, 1990.

(6) Salmon, Nathan: **Trans-World Identification and Stipulation,Philosophical Studies, Printed in Netherlands**, 84:203-223,Received in June 1996.

(7) Salmon, Nathan:**Wholes, Parts, and Numbers**, The Fifth Philosophical Perspective Lecture, University of California, Santa Barbara, Philosophical Perspectives, 11, Mind, Causation, and World, 1997.

ثانيا: المراجع الأجنبية

(1) Bertil. Rolf: **Russell's Theses on Vagueness**, Filosfika Institution, Lund Universitei, Lundagard, Lund, Sweden, 7 Dec, 1981.

(2) Gunderson. K: **Language, Mind And Knowledge**, Minnesota Studies In The Philosophy of Science, In "K.Gunderson" VII, University of, Minnesota Press, MPLS, University Of Minnesota, 1975.

(3) Hintikka; JAAKO: **Logic, Language - Games, and Information KANTIAN**,

Themes in Philoso phy of Logic, Oxford, Clarendon Press, Oxford, 1973.

(4) Kment, Boris: **Haeccitism, Chance, and Counter Factuals**, The Philosophical Review, Vol 121,Issue 4, Cornell University, 1 October, 2012, 573-609.

(5) May, Robert: **Comments on Nathan Salmon "Are General Terms Rigid"**, Princeton Semantics Workshop,17 May, 2003.

(6) Putnam; Hilary: Meaning And Reference, The Journal of Philosophical Association Eastern Division, 699 - 711, Nov. 8. 1973.

(7) Putnam; Hilary: **Meaning And Reference**, The Journal of Philosophical Association Eastern Division, Nov. 8. 1973.

(8) Putnam; Hilary: **Reason, Truth And History,**Cambridge University Press, Published by The Press Syndicate of The University of Cambridge, 1981.

(9) Quine; W. V: **Two Dogmas of Tthe Empiricism**, Revised Version, Rreprinted In His" from A Logical Point of View", 2nd ed, Harvard University Press, 1961.

(10) Quine; W. V: **Mathematical Logic**, Revised ed, Cambridge, Harvard University press, New York, 1951.

(11) Quine; W. V: **on Natural Deduction, Journal of Symbolic Logic**, Vol 15, Issue 2 - June -, 93 - 102, 1950.

(12) Sharpsteen. Noah: **A study of Analytic Metaphysics; Meinong, Quine, and William on Conceptual Simplicity**, Portland State University, published online:26July 2010.

(13) Stalnake,Robertr: **Vague Identity**, D.F. Austin(ed), Philosophical Analysis,349-360,1988,by Kluwer Academic Publishers,1988.

ثالثا: المراجع باللغة العربية والمترجمة إليها

(١) إسماعيل عبدالعزيز: **نظرية الموجهات المنطقية (دراسة تحليلية في منطق الجهة)**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٢.

(٢) أميرة حلمي مطر: أميرة حلمي مطر: **الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها**، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨.

(٣) إميل برهييه: **تاريخ الفلسفة، الجزء الثاني الفلسفة الهيلنستية والرومانية**، ترجمة: جورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٨٨.

(٤) تريسي بويل، جاري كمب: **التفكير النقدي (دليل مختصر)**، ترجمة: د. عصام زكريا جميل، المركز القومي للترجمة، العدد ٢٥٥٦، ط١، القاهرة، ٢٠١٥.

(٥) جميل حمداوي: **المقاربة الكوسمولوجية بين النظرية والتطبيق قصة (المونااليزا) لأحمد المخلوفي نموذجاً**، مكتبة المثقف الإلكترونية، ط١، ٢٠١٧.

(٦) حسين علي حسن: **الأسس الميتافيزيقية للعلم**، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣.

(٧) روبرت دي بوجراند: **النص والخطاب والإجراء**، ترجمة: د. تمام حسان، عالم الكتب، ط١، القاهرة، ١٩٩٨.

(٨) روبير بلانشي: **المنطق وتاريخه من أرسطو حتى راسل**، ترجمة د. خليل أحمد خليل، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ٢٠٠٢.

(٩) ريجيس جوليفييه: **المذاهب الوجودية من كيركيجورد إلى جان بول سارتر**، ترجمة: فؤاد كامل، مراجعة د. عبدالهادي أبوريدة، دار الآداب، بيروت، لبنان، ١٩٨٨.

(١٠) سهام النويهي: **مدخل إلى منطق الجهة**، أولاد عثمان للكمبيوتر وطباعة الأوفست، ميدان حلمية الزيتون، القاهرة، ١٩٩٤.

(١١) عبدالرحمن بدوي: **المنطق الصوري والرياضي**، وكالة المطبوعات، ط٤، الكويت، ١٩٧٧.

(١٢) عبير عبدالغفار حامد: **النظرية الإشارية في المعنى**، مجلة هرمس مركز اللغات والترجمة، جامعة القاهرة، المجلد ٣، العدد ٢، أبريل ٢٠١٤.

(١٣) عثمان أمين: **في الفكر واللغة**، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٦٧.

(١٤) ماهر عبد القادر محمد: **نظريات المنطق الرياضي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٩.

(١٥) محمود فهمي زيدان: **المنطق الرمزي نشأته وتطوره**، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٢.

(١٦) نجيب الحصادي: **تقريظ المنطق**، جامعة قاريونس، بني غازي، ليبيا، ط١، ١٩٩٥.

رابعا: الرسائل العلمية

(١) محمد مصطفى حجازي: **فلسفة اللغة والمنطق عند سول كريبك**، رسالة دكتوراه غير منشورة، إشراف د. علي حنفي محمود، د. إبراهيم طلبة عبدالخالق، طنطا، ٢٠١٢.

خامسا: المعاجم

(١) **دليل أكسفورد للفلسفة**: تحرير تد هوندرتش، ترجمة نجيب الحصادي، تحرير الترجمة منصور محمد البابور، محمد حسن أبوبكر، ج١ من حرف أ إلى حرف ط، المكتب الوطني للبحث والتطوير، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، ٢٠٠٣.

(٢) **فلسفة العلم من الألف إلى الياء**، تأليف: **ستاتس بسيلوس**، ترجمة: د. **صلاح عثمان**، وزارة الثقافة، المركز القومي للترجمة، ط١، القاهرة، ٢٠١٣.

(٣) **قاموس المورد مزدوج عربي - انجليزي، انجليزي- عربي**، تأليف: د. روحي البعلبكي، منير البعلبكي، دار العلم للملايين، مؤسسة ثقافية للتأليف والترجمة والنشر، ط٣، بيروت، لبنان، ١٩٩٨.

سادسا: معلومات من شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

(1) **Fictionalism in The Philosophy of Mathematics**: Balaguer, Mark, **"Fictionalism in the Philosophy of Mathematics"**, The Stanford Encyclopedia of Philosophy (Summer 2015 Edition), Edward N. Zalta (ed.),

URL = <https://plato.stanford.edu/archives/sum2015/entries/fictionalism-mathematics/>.

(2) "**Rigid Designators**": LaPorte, Joseph, "**Rigid Designators**", The Stanford Encyclopedia of Philosophy (Spring 2018 Edition), Edward N. Zalta (ed.), URL = <https://plato.stanford.edu/archives/spr2018/entries/rigid-designators/>.

(3) "**Haecceitism**": Cowling, Sam,: **Haecceitism**, The Stanford Encyclopedia of Philosophy (Fall2016Edition), EdwardN.Zalta (ed.), URL=<https://plato.stanford.edu/archives/fall2016/entries/haecceitism/>.

(4) https://senate.universityofcalifornia.edu/about/vice-chair-bio.html

(5) https://www.revolvy.com/main/index.php?s=Nathan%20Salmon&item_type=topic.

(6) https://www.springer.com/us/book/9780792348986.

(7) http://www-rcf.usc.edu/~soames/[permanent dead link.